

الباب الأول:

العولمة

obeikandi.com

العولمة Globalization

العولمة

أطلق على ظاهرة العولمة مصطلحات متعددة : منها العولمة - الكونية - الكوكبية - إلا أن الأكثر انتشارا منها في الاستخدام هو مصطلح العولمة. وتعنى العولمة بشكلها العام "توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع قيودا" علي ممارسة السيادة القطرية.

ولقد أكد سيادة مفهوم العولمة علي الاقتصاديات الدولية ظهور الشركات المتعددة الجنسيات Multinationals Organizations واستقرار نظام التجارة الحرة Free trade بعد مفاوضات الجات وتم التعبير عنها تنظيميا بإنشاء منظمة دولية هي منظمة الجات وفي التعديلات الدستورية التي سنتلغى القوانين التي تتعارض مع مبادئ المنظمة في الدول الوطنية.

ولقد تم توظيف مصطلح العولمة بأساليب متعددة وفي مجالات متعددة وكلما زادت درجة توظيف المفهوم كلما زاد ذلك من درجة الغموض الذي يكتفه.

تحاول العولمة الخروج علي فرضية تواجد دول متعددة وشعوب متعددة وحدود وحواجز ولوائح وأنظمة قيمية متعددة ورغبات مختلفة وسلطات وطنية متعارضة في غاياتها ووسائلها وتبني العولمة علي فرضية ضرورة إضاح المجال لتيارات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والإفرازات المتطورة للعقل البشري والرموز المستقرة والافتراضات التي اكتسبت مصداقية الحقيقة (كالديمقراطية والحرية والمساواة)

نعومة ننظر إلى السلطات الوضعية أو المرجعيات الوطنية ليس باعتبارها سلطات تشريعية - السلطات الوطنية والحكومات والدول والبرلمانات والقيم المستقرة ليس باعتبارها ذات سيادة في فرض أنظمة قيمية معينة إنما ينظر إليها باعتبارها وحدات تابعة ذات مهمة تنفيذية فقط تسير على وتيرة العولمة ولا يجوز لها تجاوز خطوطها الحمراء.

تحاول العولمة فرض ان يكون إنتاج القيم أو التمسك بها ليس مهمة إقليمية إنما هي مهمة موحدة للعلم كله يختص بها منظرو العولمة ومنتجي قيمها.

فاخطر آثار العولمة هو ما يتصل بإقحامها للأنظمة القيمية والثقافية والقيم الحضارية لشعوب العالم في مفهوم العولمة وتحت ادعاءات التوحيد الثقافي، مما يؤدي إلى تصدع الهوية التي تختلف عنها مما يؤدي إلى إضعاف الشعور بالانتماء الوطني.

العولمة مصطلح قديم قدم الإنسان نفسه، فالقيم التي قدمتها المسيحية منذ أكثر من ألفي عام تنتشر بمفاهيم المواطنة.

كذلك كان نظر النظام القيمي الإسلامي يمتد عبر الحدود ليشمل العالم بأسره بل يشمل البشرية في جميع عصورها وأزمنتها.

مناهج البحث العلمي في ظاهرة العولمة:

يتسم البحث العلمي في قضية العولمة Globalization theme بكثير من الغموض والارتباك Confused and confusing نتيجة لكثرة ما عرض من تفسيرات ونظريات ومبررات للمفهوم.

وأحد تصورات العولمة إنها هي المرحلة الحالية من الرأسمالية Capitalism، والتي تتجاوز الامبريالية والتي تتكون من ثلاث أبعاد هي: البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد الثقافي - وتتميز العولمة بالقدرة علي الانتقال السريع لرؤوس الأموال من مكان لآخر متجاوزا الحدود، ونشأت الشركات الرأسمالية العملاقة في الدول الرأسمالية القادرة علي عبور القارات والقوميات واختراق الحدود والتحكم بأسواق المال والشركات الأصغر عن طريق الاستدراج والانماج وتحول الشركات الصغيرة إلي أفرع مشتتة جغرافيا ويمكن إدارتها بكفاءة باستغلال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مما ترتب عليه نزع صفة الجنسية الوطنية عن اغلب السلع والخدمات لتنسب إلي الشركات المنتجة لها، الأمر الذي يتطلب إعادة إنتاج قيم جديدة وأنماط سلوك تخدم أهداف الشركات عابرة القوميات وأصحاب رؤوس الأموال حتى لو أدى ذلك إلى إعادة تشكيل العالم وتقويض الهيكل السياسي والاقتصادي لهذه الدول.

ومن التصور السابق للعولمة يمكن إيضاح النقاط الآتية :

١- إن العولمة ليس مفهوم علمي أكاديمي Academic concept قابل

للقياس العلمي، بل هو ممارسات اقتصادية وسياسية تتميز بها المرحلة الحالية من الرأسمالية وهي لم تكن موجودة في المراحل السابقة من تطور الرأسمالية. بل الأكثر من ذلك فشل جهود الاقتصاديون الكلاسيكيون في التنبؤ بمرحلة العولمة.

- ٢- للعلومة أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية يمثل كل منها استخدام كيفية للعلومة حسب إيديولوجيته السياسية أو مصالحه مما أدى إلي وجود تفسيرات متعددة للعلومة.
- ٣- إن هناك خلط بين فلسفة العولمة وبين تطبيقات وممارسات العولمة الناتجة عن سلوك الشركات متعددة الجنسية وفقا لمصالحها وأهدافها إن فلسفة العولمة هي ترشيد استغلال الموارد علي مستوى العالم والقضاء علي تشوهات التجارة بالاستغلال الأمثل لموارد الكرة الأرضية عن طريق تحرير التجارة. بينما ممارسات العولمة تنطلق من معظمه الأهداف والأرباح للشركات حتى لو تعارضت مع فلسفة العولمة.
- ٤- تتطلب العولمة إطلاق قوى السوق وسيطرة قوانين السوق وآليات عملها والتي تتمثل في حرية الدخول والخروج من الصناعات وحرية انتقال رؤوس الأموال وتوافر المعلومات والبيانات للعاملين في السوق الخ. وذلك بعيدا عن سيطرة الدولة وتدخّلها الأمر الذي يتطلب تفويض الدولة وحل آليات تدخّلها في السوق.
- ٥- تتطلب العولمة إعادة تشكيل العالم وإعادة إنتاج القيم وأنماط السلوك التي تخدم توجهات العولمة وتخدم مصالح أصحاب رؤوس الأموال من أصحاب الشركات عابرة القارات والقوميات.
- ٦- يمثل البعد الثقافي للعلومة أكثر تلك الأبعاد تأثيرا علي الدول حيث انه يشكل ثقافة العولمة.

العولمة الاقتصادية Economic Globalization

كان للتطورات في تكنولوجيا الاتصالات **communication technology** والمواصلات والمعلومات **Information Technology** أثرا كبيرا على التنظيم الإداري للوحدات الإنتاجية **Production Organizations** والصناعية، فلقد أصبح الإنتاج يتم على مستوى عالمي ويسوق على مستوى عالمي بعد إن كان يتم الإنتاج في دولة واحدة ويتم التسويق على مستوى عالمي.

إن التطور في تنظيم الإنتاج على مستوى العالم بدء من الإنتاج الصغير في المرحلة الأولى من الرأسمالية فقد كان حجم المنشأة الصناعية صغيرا في بداية الثورة الصناعية وكان دور المنشأة الصناعية صغيرا في بدايتها وكان دور الدولة ينحصر في حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية وتعمل على دعم وتسهيل حصول الصناعات المحلية على المواد الخام من الخارج وإرساء البنية التحتية لتطوير الصناعة بتسهيل وسائل الانتقال والمواصلات والعمل على توفير مصادر الطاقة وغيرها من وسائل الإنتاج.

وفي المرحلة الثانية من التطور الصناعي عندما فرضت معطيات التطور في قوى الإنتاج ظهور الصناعات الكبيرة والثقيلة وظهرت الاحتكارات وظهور الشركات المساهمة العملاقة التي تحتكر الإنتاج والتسويق على مستوى عالمي.

وتزامن مع هذه التغيرات الاقتصادية تغيرات على المستوى السياسي فظهر اتجاه دولة الرفاهية التي تعمل على زيادة مستوى رفاهية الأفراد ورفع مستوى المعيشة لهم وكذلك زيادة مساحة الأسواق للمنظمات الإنتاجية بتوسيع الأسواق خارج حدود الدولة.

وفي المرحلة الثالثة من الرأسمالية والتي تأكدت في عقد التسعينات من هذا القرن حيث أصبح تعدى الحدود الإقليمية والجغرافية ضرورة حتمية لاستمرار

المنظمات الإنتاجية العملاقة في مباشرة مستويات تطورها وتقديمها مما تطلب بالتبعية محاولة الخروج علي ما تفرضه الدولة من قيود على الإنتاج والتصدير وعلى العلاقات الصناعية وذلك بالالتفاف على القوانين والتشريعات المقيدة لحريتها أو باستصدار التشريعات والقوانين التي تخدم أغراضها ومصالحها وبالتالي تحولت الدولة إلي راعية للمنظمات الرأسمالية الخاصة بدلا من كونها موجهة لحركتها ومحددة لأنماط نموها وتطورها بما يخدم الأهداف والمصالح القومية للدولة.

تتطلب الاحتكارات العالمية والمنظمات عابرة الحدود والقارات ضرورة الحرية الكاملة لحركة السلع والخدمات والمعلومات ورأس المال عبر الحدود الدولية دون قيود لحركتها، وهذه المتطلبات تتعارض مع سيادة الدول القومية علي أراضيها، وتتعارض مع وجود دول قوية قادرة علي فرض نظامها وتشريعاتها وقوانينها، لذلك قادت تلك الاحتكارات العالمية والمنظمات عابرة الحدود والقارات حملات عالمية تشكك في شرعية سيادة الدولة القومية علي أراضيها متذرعين بمفهوم القرية الكونية أو العولمة.

كذلك تتعارض المتطلبات السابقة مع مفهوم الانتماء القومي أو الانتماء الوطني الذي يعطي المشروعية للدولة في حماية صناعاتها الوطنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني لذلك عملت الاحتكارات العالمية علي محاولة إضعاف الانتماء الوطني والانتماء القومي.

ورافق مسار اختراق سيادة الدولة القومية أو المحاولات المستمرة لإضعافها تبني توجهات نظرية تعمل علي الآتي:

١- محاولة إضعاف دور الدولة في التنمية الاقتصادية وذلك بآليات كثيرة منها التخلي عن الصناعات العملاقة التي تنشئها وتديرها الدولة

والتخلص من الوحدات الاقتصادية والصناعية التي تملكها الدولة ببيعها للقطاع الخاص مع تفضيل بيعها لمستثمر وحيد تكريماً للاحتكارات ، مما يؤدي إلى إضعاف سيطرة الدولة وتحكمها في السياسات الاقتصادية مثل سياسات الأجور وسياسات الأسعار وسياسات التوزيع الإنتاجي وقيادة حركة التطوير الاقتصادي.

٢- إضعاف دور الدولة في الرعاية الاجتماعية للمواطنين. وذلك بتخلي الدولة عن دورها في الالتزام بتوفير فرص العمل للخريجين والتخلي عن برامج الرعاية الاجتماعية للعاملين وتخفيض مخصصاتها وتحويلها إلى الدعم السلعي المباشر الذي غالباً ما يضل طريقه في الوصول إلى المواطنين المستحقين له حيث إن دعم مصادر الطاقة يصل إليه إلى المنظمات الصناعية التي لا تساهم في توفير الدعم في الموزونات العامة للدول

خصائص العولمة الاقتصادية :

لم تولد العولمة الاقتصادية في القرن العشرين، بل أنها ولدت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر حيث أحدثتها التطورات السريعة والمتلاحقة في أساليب الإنتاج الفنية والتنظيمية التي انتشرت وبسرعة فائقة في الدول الأوروبية الغربية والشرقية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان.

تميزت تلك الفترة بزيادة كبيرة في الاختراعات ومجالات تطبيقها وفي استخداماتها الصناعية، كما تزايدت العوامل التي تؤدي إلى تطور ولزدهار الصناعة، فقد تطورت خطوط السكك الحديدية ووسائل المواصلات والانتقالات

الاتصالات، واتسمت تلك الفترة بتزايد الإنتاج الرأسمالي، ففي مجال التعدين زاد الإنتاج من الحديد بسبعين ضعفا خلال تلك الفترة.

ومما سبق تغيرت الملامح الأساسية للمنظمات والمشروعات الصناعية والمالية والتجارية فظهرت الشركات الاقتصادية العملاقة والمنظمات الاحتكارية في مجال البنوك وظهرت الشركات القابضة التي تمتلك عدد من الشركات التابعة وبدأت تختفي المشروعات الصغيرة أو تلتهم بواسطة المشروعات الكبيرة، وبالتالي انتشرت الاحتكارات في المجالات الإنتاجية الصناعية أو الزراعية وكذلك في الأنشطة المالية.

وساعد الاستقرار السياسي علي تفرغ تلك الدول للتطور الاقتصادي خلال تلك الفترة، فلم يحدث صراعات أو حروب أو ثورات في القارة الأوروبية أو في أمريكا عدا بعض الحروب الصغيرة نتيجة الحروب حول المستعمرات.

وأهم الحوادث الاقتصادية التي تولدت من التطور البشري والإنساني في بداية القرن العشرين هي الانقسام الحاد لدول العالم إلي مجموعتين هما :

١- مجموعة الدول التي سبقت غيرها في إتباع النظام الرأسمالي كأداة ووسيلة لتطوير اقتصادها: وتشمل هذه المجموعة أميركا الشمالية ودول أوروبا واليابان وأصبحت هذه المجموعة هي ما يطلق عليه بعد ذلك بالعالم الرأسمالي المتقدم وقد قامت اقتصاديات تلك المجموعة علي الإنتاج الصناعي الكبير الذي يتم تسويقه في الأسواق الخارجية.

٢- مجموعة الدول التي يعتمد اقتصادها علي الإنتاج الزراعي والتعدين المخصص للبيع في الأسواق الخارجية، كما إن نظام الإنتاج بها هو

النظام الحرفي الذي يسد احتياجات الاستهلاك للسوق المحلي ويطلق علي هذه المجموعة الدول النامية أو المتخلفة.

وكان لتقسيم العالم إلي دول متخلفة ودول متقدمة إن تزايدت علاقة التبادل بين المجموعتين حيث لم يكن هناك انفصال كامل بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة.

ولقد أنتج الاحتكاك بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة إن نشأ نمط من التعاون والتبادل بين الطرفين - فقد بدأ الإنتاج المتقدم ذو الجودة العالية يحل محل الإنتاج الحرفي في البلاد النامية المتخلفة.

وتعطى تجربة دولة مصر مثالا على ذلك فمن خلال رغبة حكام مصر خلال القرن التاسع عشر في الحصول علي مستوى من الرفاهية والإثبات مثل الدول الأوروبية تدفقت السلع والمنتجات الصناعية ذات الجودة العالية ورخيصة الثمن بفضل الإنتاج الكبير محل الإنتاج المحلي الحرفي الأقل جودة والاعلي سعرا ، ولتوفير النقد اللازم للحصول علي ذلك الإنتاج الصناعي أجبرت الحكومة المصرية المزارعين علي زراعة احتياجات الدول المتقدمة من القطن المصري لتوفير احتياجات مصانع النسيج البريطانية والأوربية. وقد وجدت زراعة القطن قبولا واسعا لدى المزارعين المصريين لأنها أكثر المحاصيل ربحا وأسهلها تسويقا.

وبدلا من إن تعمل مصر علي تصنيع القطن المصري اكتفت بجزورها في إنتاج القطن كمادة خام تقدمه للمصانع الأوربية لتحويله إلي منتج صناعي يعاد استيراده بعد ذلك كمنتجات تامة الصنع.

ولم تختلف الهند وبلاد أخرى مماثلة عن التجربة المصرية فقد تخلت الهند عن زراعة المحاصيل التي يستهلكها سكان مدن وقرى الهند واتجهت إلى زراعة محاصيل أخرى مثل الشاي والقطن تنتج في الهند وتصنع في الدول الأوروبية.

وكان هذا بداية العولمة الاقتصادية والذي يتسم بان المواد الخام يتم زراعتها في البلاد المتخلفة وتصنع وتسوق في البلاد المتقدمة، ومن هنا نشأت علاقات التبادل الاقتصادي بين دول العالم، حيث إن الدول المتقدمة تحتاج إلى المواد الخام والسلع الزراعية من البلاد المتخلفة وفي المقابل تحتاج الدول المتخلفة إلى المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة.

ومن هنا بدت العلاقة واضحة بين الشركات الصناعية المنتجة وبين الأسواق المستهلكة للمنتجات الصناعية، ولقد فرض قانون الاقتصاد نفسه علي تلك العلاقة فكلما زادت كمية الإنتاج كلما انخفضت تكلفة الوحدة المنتجة وكلما تزايدت أرباح المنتج - لذلك كان لابد من زيادة الإنتاج والبحث عن أسواق جديدة في البلاد المتخلفة لتحقيق خفض التكلفة وزيادة الأرباح.

تطلب فتح أسواق جديدة والوصول إلى أكبر عدد من المستهلكين التوسع في شق الطرق ومد خطوط السكك الحديدية خلال القرن العشرين.

أنشئت في مصر ثاني خطوط السكك الحديدية في العالم وذلك للوصول إلى الأسواق المصرية ومدّها بالمنتجات الصناعية ولتزويد المصانع البريطانية بالقطن المصري وأي مواد خام أخرى يمكن أن تنتج في مصر تحتاج إليها المصانع البريطانية . وشقت خطوط السكك الحديدية مصر من شمالها إلى أقصى جنوبها لتوسيع حركة التبادل التجاري بين مصر وبريطانيا وذلك بأن يعمل سكان مصر في الأنشطة الصناعية الجديدة التي هي صناعات استخراجية تعدينية أو صناعات

تجهيزية زراعية بهدف التصدير للأسواق الخارجية لخدمة الصناعات في الدول المتقدمة.

الاتجاهات العامة في الهياكل الاقتصادية للدول الرأسمالية:

اكتسبت الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة ملامح مميزة جعلتها كيانات اقتصادية مختلفة عن تلك الكيانات التي ظهرت في الإشكال الأدنى التي ميزت النظام الرأسمالي ومن أهم تلك الملامح:

أولا : النمو المتزايد في حجم المنظمات:

أحد السمات الرئيسية للهياكل الاقتصادية في الدول الرأسمالية هو اتساع وكبر حجم التنظيمات.

المشروعات الاقتصادية قد اتسعت وأصبحت تستخدم عشرات الآلاف من الأفراد وخصوصا في الصناعات الأساسية مثل صناعة المنسك الحديدية والسيارات والصلب والبتروك والماس واتجاه تكنولوجيا الإنتاج إلى الآلية Atomization في صناعة السيارات وغيرها حيث اختفت المشروعات الصغيرة لتوقف نشاطها في مجال صناعات السيارات.

ولقد تطلبت التغييرات في حجم المشروعات إلى تغييرات في هياكل تمويلها وأساليبها فقد سادت شركات المساهمة العملاقة التي تمويل من مدخرات عشرات الآلاف من حملة الأسهم وبلغ عدد حملة الأسهم ١,٤٣٠ ألف مساهم في شركة التليفون والتلغراف الأمريكية عام ١٩٥٦.

إن ظهور الشركات العملاقة الذي بدء من الأربعينات في هذا القرن كان واضحا من خلال سيطرة حوالي ٢٠٠ شركة أمريكية علي حوالي

٦٠% من أصول المشروعات غير المالية وحوالي ٥٠% من رأس المال الصناعي - أما بالنسبة لأساليب تمويل تلك المشروعات العملاقة فقد اخذ شكلين رئيسيين هما:

- ١- المشروعات العملاقة التي تمت وتوسعت من خلال الافتراض من سوق رأس المال.
- ٢- مشروعات عملاقة اعتمدت علي مواردها الاقتصادية وذلك بإعادة استثمار جزء من إرباحها بدلا من توزيعها.
- ٣- استبدال سنداتها بسندات المشروعات الصغيرة كي تستطيع الاستيلاء علي المشروعات الصغيرة.

خصائص المنظمات العملاقة :

- ١- الانفصال بين ملكية المنظمة والإدارة :
- كفلت القوانين المنظمة للشركات المساهمة منح الشخصية الاعتبارية للمنظمة وبالتالي أصبحت للمنظمة الشخصية الاعتبارية التي يملكها عدد كبير من حملة الأسهم وتدار عن طريق هيئة إدارية لا تكون بالضرورة من حملة الأسهم بالشركة، كما إن المساهمين لا يشتركون في إدارة الشركة وبالتالي أصبح هناك انفصال بين ملكية المشروع وإدارة المشروع.
- ٢- ظهور طبقة المديرين المحترفين (المهنيين):

أدى نمو المنظمات في الحجم إلي ظهور طبقة من المديرين المحترفين الذين تخصصوا في إدارة المنظمات العملاقة في مجالات إدارة الإنتاج وإدارة التسويق والإعلان وإدارة الشؤون المالية وإدارة

الموارد البشرية وإدارة الشؤون القانونية وأصبح هؤلاء المديرون المحترفون هم المسيطرون علي هذه المشروعات الأمريكية الحديثة، حيث اختفي من الساحة المديرون غير المحترفين الذين يحصلون علي وظائفهم من خلال الصلات العائلية أو الروابط الأسرية.

- تزايد الميزانيات المنفقة علي الابتكارات والاختراعات وتكنولوجيا الإنتاج

صاحب كبير حجم للمشروعات وتزايد معدلات الأرباح التي تتحقق نتيجة الابتكارات الجديدة والتطوير في أساليب وتكنولوجيا الإنتاج إلي تزايد الميزانيات التي تخصصها المشروعات للإنفاق علي البحوث والتطوير، كما أنه تنافست الشركات في زيادة ميزانيات البحوث والتطوير في إنتاج منتجات جديدة وتطوير المنتجات الحالية وتطوير أساليب وطرق الإنتاج.

- ضعف سيطرة المجتمع والدولة علي المشروعات العملاقة :

أصبحت الشركات العملاقة تتخذ قرارات في مركزها الرئيسي وتطبق علي العاملين في مناطق متعددة ودول متعددة انطلاقا من سياساتها واستراتيجياتها الإدارية التي تعمل علي تحقيق أهدافها وخططها الموضوعية مسبقا دون الارتباط بمصالح المناطق التي تمارس منها الفروع نشاطها، كما أنها لا يتأثر بالمجتمعات التي تعمل فيها ولا تستطيع تلك المجتمعات أو الدول أن تؤثر علي سياسات وبرامج تلك الشركات العملاقة ذات الجنسيات المتعددة.

ثانيا : الإنتاج الكبير والتسويق الكبير :

فرضت الضرورة الاقتصادية وحسابات تكاليف الإنتاج علي الهياكل الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة ضرورة الإنتاج الوفير

للمشروعات وذلك للوصول للحد الأدنى للتكاليف، فالقانون الاقتصادي يفرض حقيقة انه كلما زادت كمية الإنتاج كلما أدى ذلك إلى انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة . وكلما تزايد ربح الوحدة المنتجة كلما تطلب الأمر زيادة كمية الإنتاج لتجاوز نقطة التعادل الاقتصادية.

وكلما تزايدت كمية الإنتاج للمشروع كلما تطلب الأمر الحاجة الماسة إلى تسويق تلك المنتجات علي نطاق واسع، إذا عجزت الأنماط الاستهلاكية الحالية عن استيعاب الكميات المنتجة تطلب الأمر خلق أنماط استهلاكية جديدة وسلوك استهلاكي جديد لاستيعاب الكميات المنتجة.

بالإضافة للمنطق الاقتصادي الذي يفرض نفسه علي العمليات الإنتاجية فقد ساعدت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي بدأت خلال القرن العشرين علي فرض سياسة الإنتاج الكبير والتسويق علي نطاق واسع ومنها :

اتساع نطاق الأسواق:

-١

ساعدت الأوضاع السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية علي خلق سوق محلي واسع النطاق، كما ساعدت عوامل ثقافية واجتماعية وإعلامية علي خلق تطابق في الأنواق وتشابه في أنماط الاستهلاك للأفراد كذلك ساعدت دراسات سلوك المستهلك وأنماطه الاستهلاكية والشرائية علي اتساع نطاق الأسواق.

تزايد حجم الإنتاج الاقتصادي:

-٢

ويطلق عليه أحيانا الحجم الأمثل للإنتاج وهي الكمية التي ينتجها المشروع حيث تكون تكلفة إنتاج الوحدة اقل ما يمكن،

ويتوقف الحجم الأمثل للإنتاج على طبيعة النشاط ونوعية المنتج وتكنولوجيا الإنتاج. كذلك يؤثر التغير في نظم وأساليب الإنتاج في تحديد الحجم الاقتصادي حيث الاتجاه إلى الآلية atomization يؤدي إلى تزايد التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى ارتفاع الحجم الأمثل للإنتاج.

الإنتاج لإشباع احتياجات ورغبات المستهلك العادي:

-٣

شهد القرن العشرين تغيرات متعددة في مفاهيم التسويق الحاكمة للإنتاج، فقد كانت مفاهيم التسويق السابقة موجهة بالمبيعات وهذا يعني إن الإنتاج يتم لإشباع احتياجات قطاع محدود من المستهلكين وهم أصحاب الدخول الكبيرة وعلي الشركات الإنتاجية أن تبذل جهدا ماليا لتسويق السلعة لهم، بينما المفاهيم الحديثة في التسويق تعمل علي الإنتاج لإشباع رغبات واحتياجات المستهلك النهائي للسلعة والذي دائما يتسم بمحدودية القدرة الشرائية له.

وكان الارتفاع في أجور ومرتببات الفرد اكبر الأثر في ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن العادي وتغير أنماطه الاستهلاكية مما حول الكثير من السلع التي ينظر إليها أنها سلع ترفيهية إلي سلع أساسية يمتلكها الأفراد.

التوسع في الائتمان:

-٤

كان للتطوير في أنماط الاستهلاك واتجاه الأفراد لامتلاك السلع المعمرة مرتفعة الثمن بالنسبة للدخل مثل السيارات والأثاثات

الفاخرة أثرا كبيرا في التوسع في منح الائتمان طويل الأجل الذي كان قاصرا علي تمويل شراء العقارات.

الاعتماد علي المدخرات الصغيرة:

- ٥

كان للتطور في فلسفة وقانون إنشاء الشركات المساهمة في القرن العشرين الأثر الكبير في تزايد اعتماد المشروعات الصناعية العملاقة علي مدخرات الأفراد العاديين في تمويل الاستثمارات بها وذلك بإصدار أسهم أو سندات للشركات الصناعية التي تأخذ شكل شركات مساهمة.

كذلك استثمرت المؤسسات المالية وأوعية الادخار مثل البنوك وصناديق التوفير وبعض شركات التأمين وصناديق المعاشات وأموال النقابات مدخراتها في شراء أسهم وسندات الشركات الصناعية العملاقة. وبلغ عدد حاملي أسهم الشركات الأمريكية عام ١٩٦٠ أكثر من عشرة ملايين فرد أمريكي منهم أكثر من أربعة ملايين فرد من عائلات الطبقة الأقل من الوسطي من حيث توزيع الدخل في ذلك الوقت

: ظهور التنظيمات العمالية والنقابات :

ثالثا

أخذت التنظيمات العمالية في الولايات المتحدة حتى بداية الثلاثينات شكل تجمع بعض النقابات الحرفية للعاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة وأتي ذلك كرد فعل لحركات الإدارة العلمية التي بدأت منذ عام ١٩١٩ والتي وضعت أنظمة للأجور والحوافز اعتبرها العمال غير عادلة بالنسبة لهم وتعمل

علي توجيه عائد الزيادات في الإنتاج التي تتحقق إلي أصحاب رؤوس الأموال وإلى الهيئة الإدارية.

وقد استطاعت المشروعات الصناعية الكبيرة أن تقلوم التنظيمات العمالية حتى بداية الحرب العالمية الثانية ولكن هذه المقاومة انهزمت بعد الحرب عندما ظهرت ظاهرة المسلومة الجماعية بين ممثلي العمال وممثلي المشروعات.

أصبحت الأجور وجميع ظروف العمل يتم إقرارها عن طريق المساومات الجماعية للمنظمات العمالية كذلك ساهمت بعض المنظمات العمالية في إدارة شؤون الخدمات الاجتماعية التي تقدم للعمال، كما شاركت في إصدار بعض القرارات المتعلقة بالإنتاج.

التشريعات الحكومية لتنظيم النشاط الاقتصادي

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وظهور المنظمات الاقتصادية ذات الأهداف المتعارضة والمتشابهة إلي مطالبة الدول بزيادة التدخل الحكومي لإصدار التشريعات في عدد من المجالات منها:-

- في مجال حماية المدخرات الخاصة

صدرت مجموعة من القوانين التي تحمي المستثمر من الخداع والتضليل وذلك بضرورة إبراز المعلومات الضرورية التي يحتاج إليها المستثمر عند بيع الأسهم والسندات، كما أوجبت التشريعات ضرورة نشر ميزانيات المشروعات لتوفير البيانات الضرورية اللازمة لمعرفة المركز المالي للمشروعات بوضوح.

- في مجال حماية المستهلك

صدرت مجموعة من القوانين في الفترة من ١٩٠٥-١٦٣٧ في الولايات المتحدة التي تعمل علي توفير حق المستهلك في معرفة ما يحتاجه من بيانات عن السلع التي يستهلكها ، فأوجبت علي كل الشركات أن توضح علي كل سلعة معبئة سواء كانت أدوية أو مواد غذائية أو كيماوية ألخ معلومات تبين محتويات السلعة وتاريخ التعبئة وفترة الصلاحية كما قضت تلك القوانين بتجريم التدليس والتضليل في الإعلانات.

- في مجال الحماية من المنافسة غير المشروعة

صدرت في الولايات لمتحدة عام ١٩١٢ مجموعة من التشريعات لحماية المشروعات من المنافسة غير المشروعة وتم فرض القيود علي قيام المشروعات بالاحتكار وعقد الاتفاقيات حول قيام أي تكتلات تعوق حرية التجارة.

- في مجال حماية حقوق الطبقة العاملة

صدرت مجموعة من القوانين التي تحمي حقوق الطبقة العاملة وذلك بوضع حد أدني للأجور والأمن الصناعي وتحديد عدد ساعات العمل وكفالة حق العمال في تكوين النقابات وحق الإضراب عن العمل وحظر تشغيل الأطفال وتنظيم تشغيل النساء وساعات عملهم كما صدرت مجموعة من تشريعات الأمن الاجتماعي عام ١٩٣٥ الذي يفرض علي المشروعات ضرورة المساهمة في حماية العمال من انقطاع الدخل.

التغير في أدوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

أنت الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها الأنظمة الاقتصادية للرأسمالية إلى ضرورة تطوير آليات وأدوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة أي اتجاهات نحو الكساد والتضخم، فتدخل الحكومات للمحافظة على دخول المزارعين يتم عن طريق برامج دعم السلع الزراعية والتصاعد في الضريبة على برامج الدخول ووضع برامج لخلق فرص عمل جديدة وزيادة مبالغ التأمين ضد البطالة وغيرها من برامج الإنفاق العام.

وقد صدرت في الولايات المتحدة عام ١٩٤٦ مجموعة تشريعات تعمل على:

- تحقيق التوظيف الكامل
- المحافظة على مستوي عالي من الإنتاج
- تحقيق استقرار الأثمان

وفي حالة ظهور بوادر الانكماش الاقتصادي تعمل الدولة على زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب، بينما في حالة ظهور بوادر التضخم تعمل الدولة على خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب كما تقوم الدول باستخدام السياسة النقدية في السيطرة على كمية النقود في المجتمع ففي أوقات الكساد تقوم الدولة بزيادة كمية النقود في المجتمع لزيادة القدرة الشرائية للأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات.

وفي حالة تعرض الدولة لأي اتجاه تضخمي في الأسعار فإنها بالإضافة إلى الإجراءات المالية سابقة الذكر تلجئ إلى تخفيض كمية النقود في المجتمع مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات وبالتالي تتجه الأسعار إلى الانخفاض. وفي منتصف القرن العشرين لم يكن لدى الدول الرأسمالية أي معايير للحكم على مدى كفاءة وفعالية الإجراءات المالية وهل تستطيع فعلا محاربة الكساد ومنع التعرض للأزمات الاقتصادية.

اتفاقات الجات في جولة أوروغواي

نشأة الجات :

بعد الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة بالترويج والدعوة لضرورة تبني نظام جديد للتجارة العالمية يقوم علي مبدئين هما :

١- التبادلات التجارية متعددة الأطراف.

٢- معاملة الدول الأولى بالرعاية.

وقد تم الإقرار بهذين المبدئين في الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات).

ويمكن إن يؤدي الحصول علي المزايا المتعددة المتولدة من تحرير التجارة بين البلاد المتعددة في نفس الوقت لجميع الأطراف المشتركة فيما بينها.

وتكون المميزات المتولدة عن تحرير التجارة بين جميع الأطراف اكبر من المميزات التي تحصل عليها الأطراف عند تقيد التجارة.

هذا بينما يعنى المبدأ الثاني وهو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أن يوافق كل طرف في معاملة تجارية علي عدم ممارسة التمييز لصالح أي دولة أخرى أو ضد أي دولة أخرى حتى تحصل كافة البلدان الموقعة علي منفعة الحوافز الأدنى التي تم التفاوض بشأنها.

بحقق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية عدد من المميزات لجميع الدول التي التزمت بهذا المبدأ. وقد شهد النظام العالمي الجديد الاقتصادي تحولا خطيرا في الفترة الأخيرة وذلك علي أثر توقيع ١١٧ دولة علي اتفاقية الجات في جولة أوروغواي وهي الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ مع بداية عام ١٩٩٥

تطور التجارة الدولية:

لا شك أن التجارة الدولية تمثل قطاعا أساسيا في التجارة الدولية لأي دولة فهي تخلق القيمة لكل من المنتجين والمستهلكين علاوة علي أنها تؤدي إلي زيادة كفاءة تخصيص عوامل الإنتاج حيث يستفيد من ذلك الاقتصاد ككل. وبناء عليه تزايد حجم التجارة الدولية

تطور الجات

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ بدأت الدول للرأسمالية في تشكيل عالم جديد يتميز باقتصاد عالمي نشط ومنضبط الأداء من خلال أنشأ بعض المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة لتسرف علي الاقتصاد العالمي فقد أنشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. أما بالنسبة للتجارة الخارجية فتم الاكتفاء بتوقيع اتفاقية هامة عام ١٩٤٧ هي "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" "الجات" التي دخلت حيز التنفيذ من أول يناير عام ١٩٤٨ بعد أن وقعت عليها ٢٣ دولة كلها من الدول المتقدمة وكان الهدف منها تحرير التجارة الدولية تدريجيا.

وقد عقدت الجات منذ أنشائها ثمان جولات كان أولها جنيف ١٩٤٧ وأخرها جولة أوروغواي التي بدأت عام ١٩٨٦ وأنضم عدد من الدول إلي الجات حتى أصبح عددها ١١٧ دولة، وقد انتهت جولة أوروغواي إلي أنشاء منظمة دولية جديدة هي "منظمة التجارة العالمية" وقع عليها في ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٣، كما وقع عليها وزراء التجارة الخارجية في الدول الأعضاء في مراكش في ١٦ أبريل عام ١٩٩٤ ثم دخلت حيز التنفيذ في أول يناير عام ١٩٩٥.

مبادئ الجات في ظل جولة أوروغواي

تم الاتفاق في جولة أوروغواي علي خمسة مبادئ هي:-

- ١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: وهذا يعني منح رعاية خاصة لأحدي الدول علي حساب الأخرى.
- ٢- مبدأ الشفافية: وهذا يعني حظر الالتجاء إلي القيود الكمية لحماية الصناعة الوطنية.
- ٣- مبدأ المفاوضات التجارية: وهذا يعني أن منظمة الجات هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام وتسوية المنازعات.
- ٤- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية: وهذا يعني منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة وذلك مراعاة لظروفها.
- ٥- مبدأ التبادلية: وهذا يعني أن يتم تحرير التجارة الدولية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف تقوم علي أساس التبادلية.

نظام العمل في اتفاقية الجات:

يأتي " المجلس الوزاري " علي قمة الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية ويجتمع مرة علي الأقل كل سنتين للنظر في الأعمال التي يقوم بها المجلس العام ويتفرع من المجلس الوزاري ثلاث لجان هي "لجنة التجارة والتنمية" لجنة ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية والإدارة.

ويضطلع المجلس العام بإدارة شئون ومهام منظمة التجارة العالمية خلال الفترات التي لا ينعقد فيها المجلس الوزاري وهناك عدة مجالس فرعية تتبع المجلس العام أهمها.

مجلس التجارة في السلع، مجلس التجارة في الخدمات، مجلس حقوق الملكية الفكرية ... الخ.

وهناك جهازان يتبعان المجلس العام هما:

جهاز تسوية المنازعات وجهاز مراجعة السياسات التجارية.

وتجدر الإشارة إلى آلية فض المنازعات في الاتفاقية الجديدة التي جاءت أكثر إحكاما من النظام القديم، كما تم إضافة نص جديد يجيز استئناف الحكم علاوة على أن القرارات الصادرة عن جهاز فض المنازعات ملزمة واتخاذ القرارات في المنظمة يتم على أساس التوافق العام.

أهم اتفاقات الجات في جولة أوروغواي:-

(أ) تجارة السلع الزراعية

تم إضافة تجارة السلع الزراعية في اتفاقية أوروغواي بعد أن كانت مستبعدة وأهم ما انتهى إليه الأمر في جولة أوروغواي هو:

١- استبدال نظام القيود الكمية بالقيود السعرية، أي تحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية.

٢- تخفيض قيمة التصدير المباشر بنسبة ٣٦% علي أن يتم ذلك خلال ٦ سنوات للدول المتقدمة و ٢٤% للدول النامية أما الأقل نمو مستثنى بالكامل.

(ب) تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة:

تم إضافته في جولة أوروغواي وأهم ما انتهى إليه هو:

- ١- إزالة الحصص تدريجياً.
- ٢- تزايد معدلات نمو واردات الدول المستوردة
- ٣- معاملة الدول الصغيرة المصدرة للمنسوجات معاملة تفضيلية

(ج) تجارة الخدمات

تم إضافة قطاع الخدمات في جولة أوروغواي الأخيرة وتشمل تجارة الخدمات المالية "بنوك، تأمين، سوق المال" وخدمات النقل، والاتصالات والخدمات الاستشارية والسياحية والخدمات المهنية.

ويتضمن اتفاق الخدمات في جولة أوروغواي نوعين من الالتزامات هما:

- ١- التزامات عامة تماثل الالتزامات التي وردت في اتفاقية تجارة السلع
- ٢- التزامات محددة وهي عبارة عن جداول للالتزامات علي كل دولة من الدول الأعضاء

(د) إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة:-

- ١- يحظر قيام أي عضو بوضع إجراءات للاستثمار تتعارض مع أحكام اتفاقية الجات بشأن المعاملة الوطنية أو القيود الكمية.

٢- يتم إزالة التفرقة في المعاملة والقيود خلال سنتين للدولة المتقدمة و ٥ سنوات للنامية و ٧ سنوات للأهل نموا

٣- الشروط المحظور فرضها في مجال إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة وهي:

أ- شرط المكون المحلي

ب- شرط أحداث توازن بين صادرات و واردات المستثمر الأجنبي

ج- شرط بيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلية

د- شرط الربط بين النقد الأجنبي الذي يتاح للاستيراد والنقد الأجنبي العائد من التصدير

(هـ) حماية حقوق الملكية الفكرية:

استهدفت اتفاقية أورو جواي حماية حقوق الملكية الفكرية وحرية انتقالها أو استخدامها في أسواق الدول الأعضاء وتشمل الملكية الفكرية حقوق التأمين، العلامات التجارية، براءات الاختراع، التصميمات الصناعية، الدوائر المتكاملة، وبرامج الكمبيوتر وتكون حماية حقوق الملكية الفكرية عن طريق ما يلي:-

١- التزام الدول الأعضاء بما تضمنته الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية من أحكام و التزامات (اتفاقية برن وباريس وروما وواشنطن)

٢- تطبيق مبدأ الدولة الأولي بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية

٣- وسائل فعالة تكفل حصول صاحب الحق علي حقوقه من ضمان عدم إساءة استخدامها

- ٤- تقوم الدول المتقدمة بتنفيذ هذا الاتفاق خلال عام من تاريخ بدء السريان
بينما تقوم الدول النامية بتنفيذه بعد خمس سنوات .
- ٥- يجوز للدول الأقل نمواً أن تطلب خمس إضافية قبل الالتزام بتوفير
براءات اختراع علي أساس المنتج .

(و) المشتريات الحكومية

تضمن الاتفاق الجديد لجولة أوروغواي مجموعة من القواعد المتعلقة بكيفية
دعوة الشركات للمشاركة في المناقصات وإرساء العطاءات عليها وتطبيق أحكام
الاتفاق علي العقود التي تزيد قيمتها عن ١٣٠ ألف وحدة سحب خاصة "حوالي
١٥٥ ألف دولار" ومن أهم هذه القواعد إلترام الدول الأعضاء بجعل القوانين
والقواعد والإجراءات والممارسات المتعلقة بالمشتريات الحكومية أكثر وضوحاً
وعلانية.

سادساً: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في اتفاقات جولة أوروغواي:

اعتبرت جولة أوروغواي المعاملات بين أطراف التكتل الاقتصادي أمر
داخلي وليس دولي بمعنى أن المعاملات بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي
لا يمثل تعاملات بين دول منفصلة إنما يعتبر تعاملات مع تكتل واحد.
كما أنها لا تطبق شرط الدولة الأولى بالرعاية.

سابعا: الإغراق في اتفاقات جولة أوروغواي.

وصفت المادة السادسة من اتفاقية الجات والخاصة بالإغراق عام ١٩٧٩

بعد جولة طوكيو وتم إقرار تنفيذه في جولة أوروغواي. وقد عرفت هذه المادة الإغراق بأنه "الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها إلي بلد آخر أو أن تقل عن تكاليف إنتاجها" وعلي الدول المتضررة إقامة الدليل علي الإغراق. وإثبات أن ذلك يمثل ضررا علي صناعتها الوطنية. وتقوم منظمة التجارة العالمية بإجراء التحقيقات وإذا انتهت إلي صحة الإغراق وأضراره يتم اتخاذ إجراء في شكل فرض رسوم جمركية.

ثامنا: سلع تم استبعادها من اتفاقات جولة أوروغواي

استبعدت الجولة من المفاوضات الأخيرة صناعة البترول وهذا يعني أن تجارة البترول سوف تستمر في إطار الإجراءات الحمائية دون معاملة تفاضلية، كما استبعدت السمعيات والبصريات أي كل ما يتعلق بالإذاعة والتلفزيون والكاسيت.

الآثار المتوقعة لاتفاقات جولة أوروغواي

تؤكد الدراسات التي نشرت مؤخرا عن الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات بعد جولة أوروغواي سوف تكون إيجابية علي المستوي الدولي حيث يتحقق دخل صافي إضافي قدره ٢٤٧ مليار دولار سنويا نظرا لإلغاء التشوهات في التجارة العالمية عن طريق تحرير التجارة العالمية الخارجية حيث سيتم إلغاء الدعم والقيود غير الجمركية ونظام الحصص.

ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي معدل نمو ٣,٥% سنويا يرتفع إلي ٨% عام ٢٠٠٥ ومن المتوقع أن تزيد التجارة العالمية بنسب تتراوح بين ٥% إلي ١٢% سنويا.

ولكن من المستفيد الأكبر من الزيادة في التجارة العالمية والتي مقدارها ٧٤٥ مليار دولار، أن الدراسات تؤكد أنه من المتوقع أن الدول المتقدمة هي المستفيد الأكبر، بينما لا تكاد الدول النامية تحصل علي شيء سوى الفئات "١٦ مليار دولار سنويا"

كما أن الدول الإفريقية سوف تتحقق لديها خسائر مباشرة تتراوح ما بين ١,٥ - ٣ مليار دولار سنويا.

استفادة الدول المتقدمة من الجات:

العملة المالية أو تحويل المدخرات عبر الحدود القومية يمثل مصلحة للدول المتقدمة وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية

تستطيع الولايات المتحدة تحسين محفظة الاستثمارات بالتنوع علي نحو أوسع في الأصول الأجنبية حيث تتوجه الاستثمارات إلي البلدان التي تتسم بمعدلات ربحية أعلى من الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي المقابل تستفيد البلدان التي تتلقي هذه التدفقات من الاستثمارات من توافر فرصة للحصول علي رأسمال أرخص مما كانت ستحصل عليه من المدخرات المحلية فقط، كما ستمنح فرصة استثمار تلك المدخرات المحلية في الأغراض التتموية الصناعية والزراعية داخل أراضيها.

أثر العولمة علي ميزان مدفوعات الدول

في أي فترة زمنية يجب أن يتساوي مدفوعات التحويلات الخارجية الخارجة مع مدفوعات التحويلات الخارجية الداخلة، وعندما تزيد الواردات في بلد ما عن الصادرات فإنه يتعين علي الاقتصاد القومي ممثلا في الأفراد والشركات داخل الاقتصاديات الرأسمالية أن تحاول الحصول علي العملة الأجنبية المطلوبة لشراء الواردات الأجنبية الزائدة ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

- ١- بيع الأصول الأجنبية الموجودة داخل الدولة أو خارجها
- ٢- اقتراض العملة الأجنبية من المقيمين الأجانب
- ٣- الحصول علي قروض من مصارف في الخارج
- ٤- إصدار دين عام أو أسهم

ويعادل عجز ميزان المدفوعات صافي التدفق لرأس المال إلي الداخل وفي حالة زيادة الصادرات عن الواردات يحدث عكس ما سبق ذكره والذي ينبغي أن يعادل فائض ميزان المدفوعات تدفق رأس المال الوطني إلي الخارج.

وفي غالب الأحوال يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات حتي في الولايات المتحدة التي تعاني منذ مطلع الثمانينات من عجز في ميزان المدفوعات ، تم تمويله من خلال زيادة كبيرة في صافي اقتراضها من الخارج.

ونتيجة لذلك تحققت المعادلة الآتية عام ١٩٨٢

استثمارات الولايات المتحدة في الخارج- استثمارات الأجانب في أميركا = ٢٦٠ مليار دولار فائض في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة.

بينما كانت المعادلة عام ١٩٩٦

استثمارات الولايات المتحدة في الخارج - استثمارات الأجنبي في أميركا = ٧٠٠ مليار دولار عجز في ميزان المدفوعات.

ويتعين علي أي بلد تدخل التدفقات الرأسمالية لحدودها أن تتاجر وتنقل رؤوس الأموال من كل أنحاء العالم إلي البلدان والتي توفر مناخ اقتصادي والتي تحقق معدلات عائد علي الاستثمارات مرتفع (مثلما تفعل الولايات المتحدة).

ومع تدفق رؤوس الأموال إلي بلد ما قد يتدهور ميزانه التجاري ولكن عجز ميزان المدفوعات لا يعني أن البلد أصبح أسوأ حالا بل علي العكس فإن ذلك يعني ميزة مضافة إلي دخله القومي حيث يصبح الاقتصاد أكثر إنتاجا وأكثر ابتكارا.

فإن البلد التي تستقطب رؤوس الأموال الأجنبية تستقطب أيضا الأفكار الجديدة والابتكارات التي تؤدي إلي زيادة الإنتاجية.

وبالتالي لا يمكن النظر إلي عجز ميزان المدفوعات علي أنه دليل علي انخفاض القوة الاقتصادية لبلد معين.

فقد أدخلت الشركات الصناعية اليابانية إلي أميركا - عندما أقاموا مصانع لتجميع السيارات اليابانية بأميركا - تكنولوجيا إنتاجية جديدة ونظم التسليم في الوقت المناسب و نظام تكوين علاقات قوية مع الموردين.

وبعد ذلك انتقلت هذه التكنولوجيا والأساليب الإنتاجية والإدارية إلي عشرات من المصانع الأمريكية.

كذلك دخلت إلي الشركات الأمريكية ابتكارات إدارية أخرى مثل دوائر جودة الإنتاج وغيرها من أساليب الرقابة علي جودة الإنتاج ثم انتقلت بعد ذلك إلي مصانع اليابان.

تجذب الولايات المتحدة استثمارات أجنبية مباشرة أكثر من أي بلد آخر ويعمل بها نحو ٥% من القوي العاملة الأمريكية في شركات مملوكة لرأس المال الأجنبي بالكامل أو يملك الجانب الأجنبي جزء كبير منها.

توزيع استثمارات الولايات المتحدة

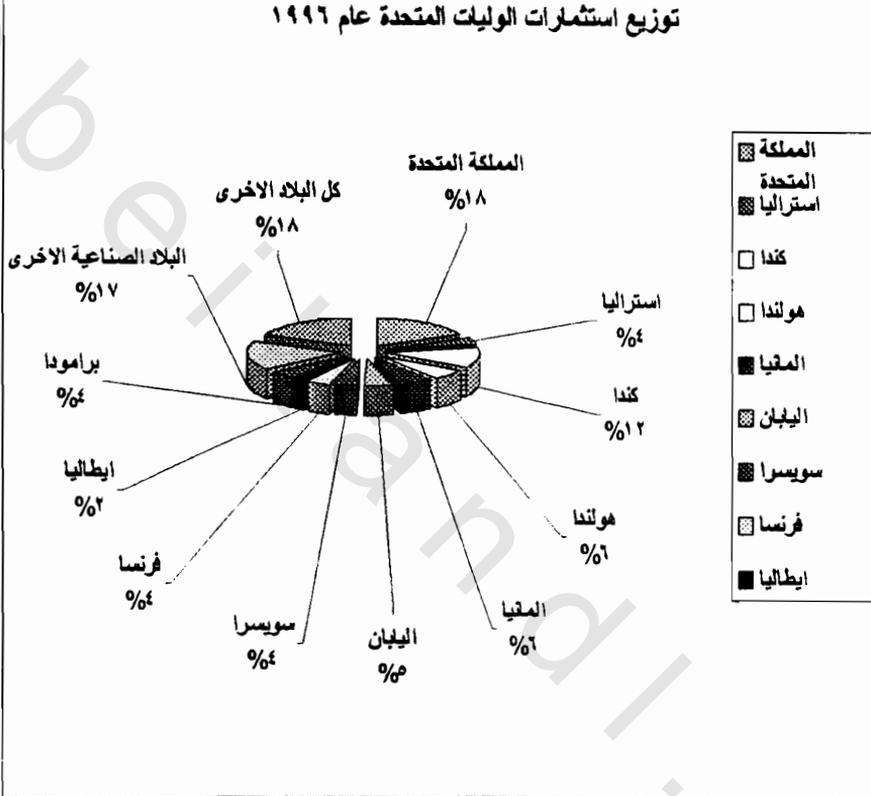
تؤدي العولمة إلى حرية انتقال الأموال وأن كثيرا من تجارة الولايات المتحدة حاليا تتطلب وجودا كبيرا للشركات الأمريكية في بلدان أجنبية. حيث أن كثير من المنتجات الأمريكية الصنع تحتاج إلى التسويق وإلى خدمات ما بعد البيع وخدمة العملاء في الخارج كذلك فإنه طبقا لعولمة الخدمات فإن كثير من الخدمات التي تصدرها شركات أمريكية في مجال الأعمال المالية والاستثمارية والقانونية يتم تسليمها شخصيا في الخارج من خلال مكاتب في الخارج.

أن العولمة تعني إزالة الحواجز الجمركية والتجارية مما يجعل الشركات الأمريكية تستثمر في الخارج. فعمال صناعة السيارات في دنبرويت ينتجون حاليا أجزاء يتم شحنها إلى مصانع التجميع المملوكة لأمريكيين في بلدان أخرى لخدمة مشتري السيارات الأجانب في كل أنحاء العالم ؟ .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هو توزيع استثمارات الولايات المتحدة علي بلدان العالم.

يوضح الشكل التالي توزيع استثمارات الولايات المتحدة علي العالم الخارج

توزيع استثمارات الولايات المتحدة عام ١٩٩٦



ومن هنا يتضح أن أغلب استثمارات الولايات المتحدة في الخارج ذهبت إلى البلاد الغنية وهي تمثل نسبة ٨١% من استثمارات الولايات المتحدة، بينما الاستثمارات داخل البلاد النامية لا تزيد عن ١٩% من استثمارات الولايات المتحدة بالخارج

وفي دراسة أخرى عن توزيع استثمارات الشركات متعدد الجنسية التي يمتلكها أمريكيون لهم نشاط أنتاجي في البلاد النامية (١)

والسؤال الثاني هل تؤدي العولمة المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال إلى التتمية الصناعية؟

هل هي عولمة صناعية أم إنتاجية أم عولمة مالية؟

أن دراسة توزيع استثمارات الأجنبي داخل الولايات المتحدة توضح أن استثمارات الأجنبي في الأوراق المالية في التمويل والتأمين والعقارات بلغت نسبة ٣٢% عام ١٩٩٦ وأن نسبة الاستثمارات في الصناعة بلغت ٣٤% وهذا يعني أن هناك ٦٦% الاستثمارات في أغراض غير صناعية.

وهذا يؤكد أنها عولمة مالية وليست عولمة صناعية تهدف إلى تحقيق الرشد في استخدام الموارد الاقتصادية علي مستوى العالم كما تفترض العولمة.

وإذا كانت الدراسات الواقعية نتيجة نحو العولمة المالية إلا أن الافتراضات النظرية تقول أن القوانين والتقاليد الأمريكية ستجعل من الصعب جدا وقف البنوك وشركات التأمين أو حتى الأفراد من الاستثمار في الخارج بإقامة أي نوع من المصانع.

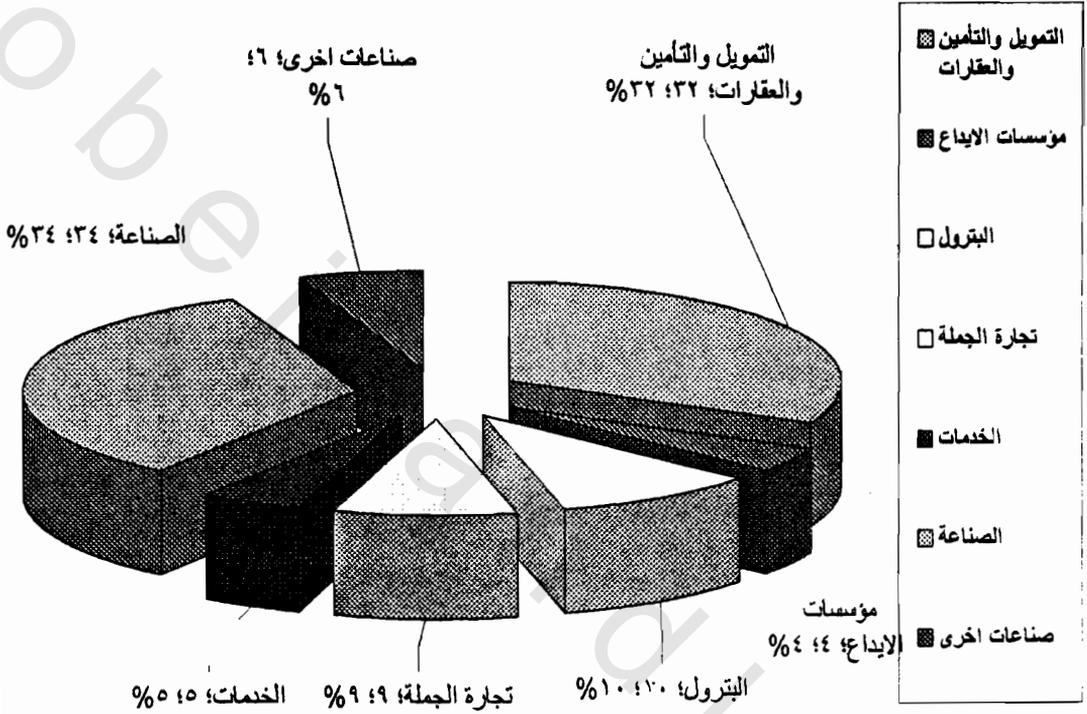
كما لا يوجد أي موانع من استئجار البلاد الأجنبية للخبراء الأمريكيين للمساعدة في تصميم وإدارة المصانع أو تسويق المنتجات

ولكن الافتراض السابق سيظل افتراض نظري لا توجد أدلة علي تحقيقه إلا بتواجد القدرة والرغبة من البلاد النامية لتحقيق ذلك.

ويوضح الشكل التالي الاستثمارات الأمريكية في العالم الخارجي لعام

١٩٩٦.

هيكل استثمارات الولايات المتحدة في الخارج عام ١٩٩٦



المصدر: مكتب التفعيل الاقتصادي، الولايات المتحدة الأمريكية

مزايا الجات للولايات المتحدة والبلدان الغنية:

يتوقع البنك الدولي أن يكسب المستهلكون قوة شرائية إضافية تتراوح ما بين ١٠٠ و٢٠٠ مليار دولار سنويا نتيجة لاتفاقية أروجواي يذهب الثلثان منها للبلدان الفنية ومنها الولايات المتحدة.^١

كذلك فإن الاتفاقية التي تم التوصل إليها في أواخر ١٩٩٧ بين الولايات المتحدة وكثير من شركائها التجاريين لإلغاء التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا الرافية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية لتحرير أسواق الاتصالات السلكية واللاسلكية في مختلف أنحاء العالم،

العولمة بين الدول النامية والدول المتقدمة^٢

يري Greider William ١٩٩٧ أن النمو السكاني المتسمر للبلاد النامية وما يصاحبه من زيادة القدرة الصناعية والإنتاجية في العالم النامي سيؤدي إلى تكس وفائض من السلع التي تنتجها الدول منخفضة الأجور.

وأن ذلك سوف يؤدي إلى الانخفاض المغالي فيه في الأسعار في كل أنحاء العالم مما يمثل ضررا على الأرباح والعائد على رأس المال.

كما أن ذلك يؤدي إلى انخفاضات متتالية في الأجور العمالية ذات المهارة المتوسطة.

^١ International Monetary Fund, various years, Direction of Trade Statistics yearbook.

^٢ Greider, William, one world ready or not: the Manic Logic of Global Capitalism, Simon & Schuster, ١٩٩٧.

أن عمال الصناعة في البلاد الغنية المتقدمة والبلاد النامية الفقيرة يتجهون إلي التخصص في صنع منتجات مختلفة، الكمبيوترات والطائرات تصنع في البلاد الغنية بينما تصنع الملابس واللعب في البلاد النامية، ويوجد بعض عمال الدول المتقدمة يعملون في صناعات يكون أنتاج دول العالم الثالث فيها كبيرا.

وأن الأجور المنخفضة في الدول النامية سوف تؤدي إلي هزيمة معدلات الأجور التي تدفع في الولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى فإن التزايد السكاني في الدول النامية سوف يؤدي إلي تحويل السكان في الدول المتقدمة إلي أقليات . أن سكان البلاد النامية ينمون بسرعة أكبر من سكان العالم الصناعي.

ويري آخرون أن النظر إلي بلدان العالم النامي باعتبارها تشكل تهديد للولايات المتحدة والدول المتقدمة يعد انقلاب حاد علي أيدلوجية التعامل مع الدول النامية خلال الحرب الباردة وحتى زوال الاتحاد السوفيتي.

ويري أصحاب هذا الاتجاه ،

أنه أن الأوان لكي ينظر الأمريكيون إلي العالم الثالث باعتباره فرصة اقتصادية هائلة، أي سوق نامية وكبيرة للسلع والخدمات التي تنتجها الولايات المتحدة والبلدان المتقدمة الأخرى وليس خطرا وتهديدا.

منذ الثمانينات واقتصاديات البلدان النامية تنمو أسرع منها في البلدان الصناعية، ولا يعني النمو السريع أجورا أعلي فقط، وإنما أيضا زيادة الطلب الاستهلاكي.

أن كل التقارير الاقتصادية تشير لإمكانيات نمو المنتجات والخدمات التي ينتجها الأمريكيون في العالم الثاني

أن الحقيقة الأساسية أن العالم النامي يمثل فرصة تجارية هائلة للشركات والعمال الأمريكيين.

وفي ضوء الانخفاض السريع في تكاليف القدرة الكمبيوترية واحتمال أن توفر التلفزيونات ومعدات الشبكات البسيطة القدرة الكمبيوترية للجماهير الفقيرة هنا وفي الخارج.

وبالتالي تكون الإمكانيات المتاحة للمنتجات والتكنولوجيات التي ينتجها الأمريكيون في الوصول إلى الأسواق في مختلف أنحاء العالم شيئاً لا يجب التنازل عليه.

أما بالنسبة إلى الادعاء بأن البلاد النامية سوف تهدد باكتساح العالم بكثير جداً من السلع منخفضة السعر فإنه اعتقاد خاطئ تماماً لأن أغلب البلاد النامية تحقق عجزاً في ميزان مدفوعاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وأن ما تقدمه للولايات المتحدة من سلع رخيصة فإنها لا بد أن تشتري المنتجات التي لا تستطيع الحصول عليها بسعر أرخص من منتجها.

تاريخ تحرير التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية:

منح الكونجرس الأمريكي الرئيس "وودرو ويلسون" الكثير من السلطات التي ساعدته على تحرير التجارة الأمريكية من جانب واحد، بغض النظر عن الحواجز الجمركية التي تقيّمها البلدان الأخرى ولذلك قام بتخفيض الرسوم الجمركية طوال سنوات الحرب العالمية الأولى.

ولم يستمر الأمر طويلاً فقد وصل إلى الحكم الرئيس "ويليام هاردينج" الذي لم يقتنع أبداً بفكرة تحرير التجارة وقام بإلغاء سياسات ديلون التجارية واستغل السلطة التي منحت له من الكونجرس الجمهوري بعد الحرب لزيادة الرسوم الجمركية ضد

البلدان التي تمارس التفرقة بين صادرات الولايات المتحدة إليها وصادرات البلدان الأخرى التي تعقد معها اتفاقيات تجارية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خفض كل من الرئيس ترومان وإيزنهاور الرسوم الجمركية مرة ثانية وذلك للمساهمة في تسهيل الانتعاش الاقتصادي للحلفاء الأوروبيين.

واستمرارا في بدء تحرير التجارة فقد خفض الرئيس إيزنهاور والرئيس جون كنيدي الرسوم الجمركية علي الواردات من بلاد العالم الثالث ومن البلاد الصغيرة الأخرى وذلك لوقف المد الشيوعي المتوغل في بلدان العالم الثالث والبلاد الفقيرة ومن ناحية أخرى لحفز تلك الاقتصاديات علي التقدم والنمو.

وفي عام ١٩٣٤ منح الكونجرس للرئيس فرانكلين روزفلت السلطات اللازمة لعقد اتفاقيات تبادل ثنائية تعمل علي إجراء تخفيضات متبادلة في الرسوم الجمركية تصل إلي ٥٠% من الرسوم الجمركية التي تفرضها البلدان الأخرى، وقد أبرم الرئيس روزفلت عدد من الاتفاقيات يزيد عن ٣٠ اتفاقية تجارية بحلول عام ١٩٤٥.

وقد ترتب علي اتفاقيات التجارة الثنائية بين الدول وجود مشكلة الصعوبة في الكشف عن "قواعد المنشأ" حتى يمكن إعطاء المميزات التفضيلية للدول المشتركة في الاتفاقية.

بعض التصريحات التي نشرت في أعقاب التوقيع علي جولة أوروغواي:

• الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون":

"الولايات المتحدة ستقود العالم في الاقتصاد بعد أن أصبحت قائدة له علي المستوى العسكري"

• ممثل الهند في مفاوضات جولة أوروغواي:

"قدمت أمريكا وأوروبا وثيقة وقع عليها العالم مكرها"

• السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر:

"اتفاقية الجات ليست في مصلحة الدول النامية أبدا"

• رئيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

"أن الدول النامية حصلت علي فتات كعكة أوروغواي"

• السفير منير زهران رئيس وفد مصر في مفاوضات جولة أوروغواي:

"ميزان مدفوعات الدول النامية سيصاب؛ بالخلل نتيجة زيادة الاستيراد

وانكماش الصادرات والمستفيد الأوحده من هذا هو الدول المتقدمة"

لماذا وافقت الدول النامية علي اتفاقية جولة أوروغواي؟

وقعت الدول النامية علي اتفاقية جولة أوروغواي للأسباب الآتية:-

١- أن ٨٠% من التجارة العالمية تخص الدول الصناعية المتقدمة، عدم توقيع الدول النامية سيؤدي إلي فقدها التعامل مع ٨٠% من حجم التجارة العالمية.

٢- أن الدول لم تكن موحدة الكتلة في المفاوضات ومعني ذلك أن أي دولة لا توقع علي الاتفاقية ستكون شبه منعزلة عن التجارة العالمية لفقدها التعامل مع ٩٢% منها.

٣- أن عدم انضمام أي دولة لاتفاقية جولة أوروغواي يجعلها تفقد العضوية في منظمة التجارة العالمية ومن ثم لا تستفيد من مزايا الانضمام إليها وأهمها معاملة الدولة الأكثر رعاية، والاستفادة من التخفيضات الجمركية.

كيف تتمكن الدول النامية من تنظيم الإيجابيات وتجنب السلبيات:-

يستدعي ذلك ما يلي:-

- ١- الدول النامية المستوردة للسلع الزراعية المدعمة عليها أن تستفيد من الفترة الانتقالية في سرعة زيادة إنتاجها من هذه السلع لتقليل الاعتماد على الاستيراد.
- ٢- الدول النامية التي تحظر استيراد المنسوجات والملابس الجاهزة عليها سرعة تطوير الصناعة لديها.
- ٣- دعم وتطوير قطاع الخدمات وخاصة البنوك والتأمين للتمكن من المنافسة فيها.
- ٤- اتباع السياسات واتخاذ الإجراءات التي تسمح بتشجيع التصدير وأهمية دراسة الأسواق الخارجية وتخفيض الأعباء الضريبية وتخفيض أعباء التمويل
- ٥- سرعة أعداد التشريعات والقرارات الخاصة بالمواصفات القياسية مثلما فعلت الدول الأوروبية التي أصدرت "أيزو ٩٠٠٠ - ٩٠٠٤".
- ٦- سرعة إصدار التشريعات الخاصة بمنع الإغراق والاحتكار.
- ٧- الإسراع في تنفيذ التكامل الاقتصادي لأنه المستقبل الوحيد بعد أروجواي.

تحرير التجارة مهمة لم تتجز بعد

علي الرغم من أن تحرير التجارة حقق تقدم هائل في تخفيض الرسوم الجمركية. الرسوم الجمركية تصل في أكثر من البلاد النامية إلى أكثر من ٣٠% وتتحوّل الحصص الزراعية والحوافز المقامة أمام مقدمي الخدمات الأجانب والقيود عن الاستثمار إلى رسوم للحماية مكافئة للرسوم الجمركية تبلغ ٥٠%، وما زالت هناك في البلاد، منقذمة قيود على التجارة. حيث تصل الرسوم الجمركية على بنود منتجات الألبان والسكر تزيد عن ١٠٠% في دول الاتحاد الأوروبي وتصل ١٠٠% في الولايات المتحدة.

وفي اليابان تزيد الرسوم الجمركية على منتجات الألبان عن ٣٠٠% ولا تزال الرسوم الجمركية على القمح تزيد عن ١٥٠%.

العولمة المالية

سبق القول أن العولمة الحديثة هي العولمة المالية وليس عولمة المنظمات الصناعية.

أن الظاهرة التي تقلق التفكير الاقتصادي في الوقت الراهن هي التزايد المحموم للاستثمارات المالية في الأنشطة غير الإنتاجية وهذا الذي يقصد به الأنشطة في المضاربات علي مستوي العالم مما يمثل تحول من الرأسمالية الإنتاجية إلي رأسمالية مضاربات تحقق أرباح من أنشطة غير إنتاجية في انقطاع المالي وعملياته علي مستوي العالم، والعولمة المالية تمثلت في تزايد حركة رؤوس الأموال بين دول العالم وزادت هذه الحركة بشكل كبير خلال التسعينات حتى بلغت الشركات المالية عام ١٩٩٥ نحو ١٢٧ بنك وشركة مالية.

كذلك تمثلت العولمة المالية في المنظمات الدولية العملاقة التي تدير وتنتج نظام العولمة الجديد والنظام العالمي الجديد . وهي كذلك القوانين والمعارف التكنولوجية التي تفرض وجودها علي العالم.

أثر العولمة المالية علي اقتصاد الولايات المتحدة

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي إلي نوعين من الاستثمارات هما:-

١- استثمارات محفظة الأوراق المالية:

وهي تتمثل في شراء الأجانب للأسهم والسندات المحلية وكذلك غيرها من الأصول المالية التي يمكن بيعها بسهولة في السوق المفتوحة . واستثمار محفظة الأوراق المالية لا يحول التجارة فقط بل يضيف إلي التراكم الاستثماري من قبل المقيمين

المحليين وبذلك ينخفض سعر الفائدة المحلية عما كان سيصبح عليه لو انخفض التراسم الاستثماري الداخلي وانخفضت استثمارات محفظة الأوراق الخارجية.

وخلال الثمانينات والتسعينات حققت الولايات المتحدة مكاسب هائلة من قيام البنوك المركزية الأجنبية والمنظمات الخاصة والأفراد لشراء مبالغ ضخمة من دين الخزينة الجديد الذي يتم طرحه في الأسواق المالية سنويا لتمويل عجز الميزانية الاتحادية الكبير

ولكن لو كان الأجانب قد امتنعوا عن شراء الدين العام (عجز الميزانية الاتحادية) لارتفعت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وبالتالي لانخفض الاستثمار العام في المصانع والمعدات بصورة مؤكدة.

أثر عولمة تدفقات رأس المال علي الولايات المتحدة:

مثل الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية بالولايات المتحدة فإن تدفقات رأس المال المباشر تؤدي إلي زيادة إجمالي رأس المال المستثمر المحلي في الولايات المتحدة وبالتالي انخفاض تكلفة الحصول علي رأس المال بالنسبة للشركات المحلية ولكن مزايا استثمار رأس المال الأجنبي داخل الولايات المتحدة تزيد عن ذلك وفيها:-

١- بالرغم من أن الاقتصاد الأمريكي هو الاقتصاد الأكثر إنتاجية ومعدلات الابتكار به الأعلى في العالم فإن المستثمرين الأجانب المباشرين يأتون ومعهم رؤوس الأموال بالإضافة الي أفكار إنتاجية جديدة وطرق وأساليب إنتاجية جديدة ومنتجات جديدة.

مصيدة العولمة

أن مراجعة سلوك الشركات متعددة الجنسية أو الشركات الدولية تسفر عن الحقائق التي يجب أن تكون معلومة لدي المخطط الاقتصادي والمالي في الدول المختلفة وعلى الأخص الدول النامية.

١- أن الشركات الدولية تستخدم مرافق الدولة مثل النقل بالسكك الحديدية وتستخدم الطرق الممهدة والمنفق عليها من قبل الحكومة.

٢- أن أبناء العاملين بهذه الشركات الدولية يحصلون على الخدمات التعليمية المجانية في المدارس التي تنفق عليها الحكومة.

٣- أن العاملين بالشركات الدولية يحصلون على كافة الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة مثل (خدمات العلاج المجاني في المستشفيات الحكومية وخدمات الإعلام المجانية)

وبالرغم من ذلك فإن هذه المنظمات الدولية لا تساهم في نفقات تمويل هذه المرافق الحكومية إلا من خلال القدر الضئيل من ضرائب الدخل المفروضة على دخول العمال والموظفين.

الآثار السلبية للعولمة :

- الهجوم على الدولة والعمل على تقليص دورها.
- تحويل الدولة من الفاعل إلى الوحدة التابعة الملتزمة بتنفيذ مقررات العولمة.
- تقوية منظمات المجتمع المدني لتقوم بالوصاية على وصايا العولمة.

- العمل علي خدمة مؤسسات وسيطة بين الأفراد والدولة كمنظمات المجتمع المدني.
- تقوية الهويات المحلية والفرعية من المدن والمناطق لتكوين مؤسسات منافسة للدولة تبني علي هويات محلية (الأكراد بالعراق - حماس في فلسطين - ..)
- المطالبة بتقييد دور الدولة وتحويلها إلي الأفراد والجهات والوحدات ذات المصالح الخاصة والأهداف الفنية.
- الترويج للأفكار التي تمثل انتقاصا لقدرة واستقلالية الدولة مثل اللامركزية والمشاركة في اتخاذ القرارات والديمقراطية وبناء المجتمع المدني.

مخاوف الولايات المتحدة من العولمة

(مخاوف الهجرة غير الشرعية)

- تمثل الهجرة غير الشرعية قضية مقلقة لدول العالم المتقدم وقد كانت الولايات المتحدة مركز جذب للأفراد من كل دول العالم وبالذات من بلاد العالم النامي لعدد من الأسباب التي من أهمها :
- ١- توفير الفرص الاقتصادية للمهاجرين وتحقيق الحلم الأمريكي بالثراء السريع.
 - ٢- توفير الحرية السياسية وحقوق الإنسان.
 - ٣- الاستفادة من تراكم الخدمات المجانية للمواطنين.

وقد ترتب عن هذه الأسباب السابقة تزايد الهجرات إلى الولايات المتحدة للفوز بالإثراء السريع وتحسين حياتهم.

ويري الليبراليون إن الهجرة القانونية تقدم عدة مزايا منها:

- ١- إن المهاجرين غالبا من نوى الأداء المرتفع والمتميز.
- ٢- إن المهاجرين لديهم روح تنظيم المشروعات.
- ٣- إن المهاجرين لديهم ميل مرتفع للإدخار
- ٤- إن الهجرة تزيد من أعداد الشبان في سن العمل مما يخفض من نفقات برامج رعاية كبار السن المتقاعدین ونفقات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.

وبالرغم من مزايا الهجرات القانونية فإن الهجرة غير القانونية لها عيوب يدعيها المعادون للهجرة منها:

- ١- إن المهاجرين غير القانونيين لديهم دافعية عالية لارتكاب الجرائم
- ٢- إن التأهيل العملي لهم محدود
- ٣- أنهم يستنزفون المبالغ التي تقدمها الحكومة للرعاية الاجتماعية والصحية
- ٤- أنهم ينافسون سكان البلاد الأمريكيين في سوق العمل من العمال ذو المهارات المحدودة مما يؤدي إلى تخفيض أجورهم وتقليل فرص التوظيف لديهم.

اتفاقية الجات الدولية والسيادة الوطنية الأمريكية :

هل تؤثر اتفاقية الجات الدولية على السيادة الوطنية للولايات المتحدة

الأمريكية؟

مثل كل الاتفاقيات التجارية الكبرى وقعت الولايات المتحدة الاتفاقيات

الآتية:

- اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

- اتفاقية منظمة التجارة العالمية

وكل من الاتفاقيتين تم التوقيع عليها من رئيس منتخب ووافق عليها كونجرس منتخب وذلك بعد مناقشات ومداولات متعددة. وبالتالي لا تؤثر الاتفاقية على حرية مواطن الولايات المتحدة ولا تؤثر على الكيان الديمقراطي كما تحافظ على السيادة الوطنية.

القضية التي تثيرها الاتفاقية هي عدالة التطبيق بمعنى:

ما إذا كانت الالتزامات والمتطلبات المحددة التي تفرضها على بلد ما أكثر أو أقل من المنافع التي يحصل عليها نفس البلد من تطبيق نفس المتطلبات على الآخرين؟؟

إن المنافع التي تعود على الولايات المتحدة من الانضمام لمنظمة التجارة تبدو أنها أعلى كثيراً من تكاليف الانضمام إلى منظمة التجارة وذلك لعدد من الأسباب منها :

- تحسين فرصة وصول الشركات الأمريكية للأسواق الخارجية

- تمنح الولايات المتحدة مركز الدولة الأولي بالرعاية وذلك مع ١٢٥ دولة عضو في منظمة التجارة العالمية
- تضع قيودا علي قدرة الدول الاخرى في وضع تدابير حمائية تعوق تدفق السلع والخدمات إلي حدودها.
- تقليل تكاليف سياسات وضع قيود علي دعم الشركات وإجراءات مكافحة الإغراق
- إمكانية وجود فروق في السياسات المحلية القومية التي تضمها الولايات المتحدة عن غيرها من السياسات الأخرى.

تأثير اتفاقية الجات علي السيادة الوطنية :

قواعد الاتفاقية تحافظ علي وجود فروق فردية واسعة في السياسات المحلية.

الاتفاقية لا تطالب الدول بتبني سياسة محددة، ولكن تلزمها فقط إن تطبق السياسات بطريقة لا تمارس التفرقة ضد الدول الأعضاء أو فيما بينها.

وبمراجعة نص المادة ٢٠ من اتفاقية الجات (١٩٥٢)

بمقتضى شروط عدم تطبيق هذه التدابير بطريقة تشكل ... تعقيدا مستترا للتجارة الدولية، فليس هناك شيء في هذه الاتفاقية يمكن فهمه علي أنه يمنع تبني أو إنفاذ أي طرف متعاقد للتدابير الضرورية لحماية الأخلاق والمعنويات العامة، وحياة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات أو الكنوز الوطنية ذات القيمة الفنية والتاريخية أو الأركيولوجيه، وصون الموارد الطبيعية القابلة للاستفاد.

وبتحليل النص السابق نجد إن الشعوب لن تتخلي عن حقها في تقرير المصير ولكنها قد تخضع قراراتها لقيود الاتفاقية مع الأخذ في الاعتبار إن قراراتها تتحدد بطريقة ديمقراطية.

إن الانضمام للاتفاقية يتم بصورة ديمقراطية يعد موافقة الهيئات البرلمانية للدول وطبقا لأقرار الاتفاقية تكون الدول وضعت قيودا علي سلوكها القومي، إلا إن القيد وضع طبقا لإجراءاتها الديمقراطية بما يؤكد سيادتها الوطنية.

وحتى عندما تغير إحدى الدول سياساتها التي تتعارض مع هذه الاتفاقيات فإنها لا تتخلي عن سيادتها.

وعندما تثور منازعات تجارية بين بلد يرتكب مخالفة طبقا لاتفاقية الجات فانه أما أن يخضع للعقوبة الناتجة عن انتهاك التزامات المعاهدة أو الانسحاب من الاتفاقية إن لم تعد مبادئها متسقة مع مصالحه.

الحماية من تحرير التجارة في أمريكا :

التصدي لأضرار تحرير التجارة في أمريكا:

أولا : مادة : الشرط الوقائي :

يتضمن القانون الأمريكي حكيم لتخفيف الآثار المعاكسة لتحرير التجارة من اجل حماية العمال والشركات التي أضررت من التجارة الترخيص لحماية الصناعة :

يرخص القانون الأمريكي الحالي للرئيس الأمريكي (بناء علي توصية مؤكدة من لجنة التجارة الدولية) بتقديم حماية مؤقتة ضد الواردات التي يتبين أنها تسبب "ضررا خطيرا" للصناعات المحلية - طبقا للقسم ٢٠١ من قانون التجارة الأميركي الصادر عام ١٩٧٤-.

كذلك سمحت المادة ١٩ من الاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة "الجات" بتقديم حماية مؤقتة ضد الواردات التي تسبب "ضررا خطيرا" للصناعات المحلية.

وتعمل المادة السابقة علي تقليل الضغط السياسي علي الحكومة لتحقيق حماية ابعد مدي مما سبق ذكره.

والتغيرات التي أدخلت علي القسم ٢٠١ عام ١٩٧٤ عملت علي الحد من قدرة الكونجرس علي تقرير زيادة في الرسوم الجمركية علي الواردات الأمريكية.

وهناك عدد من القيود علي تطبيق القسم ٢٠١ والمادة ١٩ من اتفاقية الجات وهي:

١- إن الإعانة التي تقدمها الولايات المتحدة لصناعة ما هي إعانة مؤقتة مدتها طبقا لاتفاقية اورجواي أربع سنوات مبدئيا مع إمكانية المد حتى ثماني سنوات.

٢- إن قرار منح الإعانة هو قرار تقديري مما يجعل هناك اختلاف بين قرار الإعانة وفرض رسوم مكافحة الإغراق والرسوم الموازية والتي تطبق بصورة آلية.

٣- تطالب المادة ١٩ أن تطبق الحماية بطريقة لا تضمن تفرقة بين جميع البلاد وليس علي بلد واحد أو مجموعة من الدول.

٤- تقديم تعويضات للدول التي تتأثر صادراتها بصورة معاكسة ولهذه القيود تأثير ايجابي علي التجارة لأنها تحد من الضرر الذي توقعه الحماية علي المستهلكين.

مساعدة التصحيح التجاري :

الآلية الثانية لتخفيف المضار التي تنتجها العولمة وتحرير التجارة بموجب القانون الأمريكي الراهن هي مساعدة التصحيح التجاري - أنشئت مساعدة التصحيح التجاري عام ١٩٦٢^(٣١)

- مزايا نقدية للعمال وهي تتضمن الذين يفقدون وظائفهم بسبب تحرير التجارة.
- يوفر مدفوعات (إعانات) مستمرة للتأمين ضد البطالة
- يوفر إعانات إعادة التصحيح التجاري بعد ستة شهور من مدفوعات التأمين العادية
- يوفر إعادة تدريب للعمال الذين يفقدون وظائفهم نتيجة التجارة
- يوفر مساعدة للبحث عن عمل
- يقدم مساعدة لمصروفات إعادة التوظيف

وعندما تم تعديل القانون وتم دمج في قانون التجارة الصادرة عام ١٩٨٨ فقد جعل إصلاح ١٩٨٨ المزايا النقدية الأسبوعية التي يحصل عليها العامل مشروطة بتسجيل العمال المؤهلين للحصول عليها في برامج تدريب أو استكمال التدريب وتم منح حوالي ٢ مليون عامل شهادات باعتبارهم مستحقين لمساعدات "مساعدة التصحيح التجاري"

^(٣١) المصدر وزارة التجارة الأمريكية [١٩٩٦]

تم تعديل بنود القانون وأصبحت جزء من قانون التجارة الصادر ١٩٨٨

سياسة مكافحة الإغراق الأمريكية :

سبق القول انه نصت المادة السادسة من اتفاقية الجات الخاصة بالإغراق عن إن تحال الشكاوى الخاصة بالواردات إلي الأحكام المؤقتة في القسم ٢٠١ من الاتفاقية.

وينص القانون الأمريكي بان دعم الصناعات يتقرر بصورة آلية بمقتضى معيار "الضرر المادي" الذي يسهل إثباته ومن الواضح إن قوانين مكافحة الإغراق تعاقب السلوك التسعيري للبائعين الأجانب.

وتسعي كثير من الدول لاتخاذ تدابير لمكافحة الانحراف علي الطراز الأمريكي.

وبالرغم انه علي الولايات المتحدة ان تقوم بإصلاح أو إلغاء قوانين مكافحة الإغراق الخاطئة الخاصة بها حتى تكون مرشدة للدول التي تحافظ علي سياسات ملائمة للمنافسة أي سياسات تضمن عدم تشويه أسواقها الداخلية بصورة مصطنعة بالإحجام الانعزالي عن التجارة والذي قد يكون مدمرا بالنسبة للمنافسين الأجانب مثل الحواجز الرسمية التي تفرضها الحكومات.

وتطبق الولايات المتحدة معيار "السعر الهجومي" أو "السعر النهاب" بموجب قانون مكافحة الاحتكار الأمريكي في إثبات الانحراف . وهو السعر المحدد علي أساس سعر التكلفة المتغيرة فقط وليس علي أساس متوسط تكلفة الوحدة.

ومن المعروف انه كلما تزايدت كمية الإنتاج كلما اقتربت التكلفة من الإنتاج الذي يؤدي إلي اغراق الأسواق بالمنتجات للوصول إلي سعر التكلفة المتغيرة والذي يمثل حالة احتكار تؤدي إلي إحجام المنتجين الآخرين الانعزالي عن التجارة.

وبالتالي فان القانون الأمريكي يحذر من التسعير علي أساس التكلفة المتغيرة فقط ويعنى به وصول السعر إلي مجرد التكلفة المتغيرة لان التكاليف

الثابتة قد آلت إلى الصفر بزيادة الكميات المنتجة أو بسبب إعانة الحكومات للمنتجات والتي غطت التكاليف الثابتة للوحدة

وتحظر الجات إمكانية تحديد الإغراق كنتيجة لمجرد تحركات سعر الصرف تطالب اتفاقية الجات بإلغاء أو مراجعة أوامر فرض رسوم لمكافحة الانحراف المنصوص عليها في التشريعات لمدة خمس سنوات علي الأقل بدءا من ١٩٩٨. وحتى الآن لم يتم إلغاء كثير من أوامر مكافحة الإغراق الأمريكية عمليا بموجب عملية المراجعة.

تقييم العولمة (سياسة الانفتاح) للولايات المتحدة:

حققت سياسة الانفتاح التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد الحرب مزايا كثيرة للأمم وللدول الأخرى في كافة أنحاء العالم.

ولكن ما زال هناك كثير من المحليين والاقتصاديين الذين يشكون من تأثير العولمة والسياسات التي ساعدت علي جعل التكامل الاقتصادي ممكنا.

ولكن شكاوى المعارضين للعولمة بالولايات المتحدة ليس لديهم أي دلائل مؤكدة علي أضرار العولمة علي الولايات المتحدة ولكن السبب في ذلك هو انتشار القلق من معدل النمو البطيء وزيادة عدم المساواة والخلل الذي يتعرض له العمال.

هناك مبررات للخوف من العولمة وتحتاج إلي المزيد من التنظيم والحلول للمعالجة منها: - زيادة التفاوت في الأجور. - إن كثير من الشركات تتحمل خسائر بسبب التجارة المحررة. - ارتفاع نسبة البطالة بين العمال بسبب خسارة الشركات

ويتطلب الأمر ضرورة التصدي للمخاوف المشروعة للعمال والشركات التي تضيرهم العولمة أو حرية التجارة ويجب إن تعمل علي تقديم حلول واقتراحات لمعالجة تلك المشاكل..

الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩ - ؟

ظهرت الأزمة المالية العالمية على السطح عام ٢٠٠٧ وهى التى اطاحت بكبريات المؤسسات المالية الامريكية ،

الأزمة المالية هى التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية عام ٢٠٠٧ بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات فى الولايات المتحدة فى تسديد ديونهم للبنوك . ادى حدوث الأزمة الى حدوث ارتباك فى الاقتصاد الامريكى وعدم قدرة على مواجهة الموقف المالى المتعثر للبنوك ، ووصلت تبعيات الأزمة الى الاقتصاديات الاوروبية والآسيوية حيث اطاحت ايضا بعدد كبير من المؤسسات المالية العالمية وقد حاولت الدول ضخ مليارات الدولارات فى اسواق المال لمنع التدهور المستمر فى اسواق المال لمعالجة أزمة الرهون العقارية

تفجر الأزمة

يرى المحللون الاقتصاديون والسياسيون ان الاسبوع الثالث من شهر سبتمبر اسبوعا مفاجعا تاريخيا للاقتصاد حيث شهد انهيار مؤسسات مالية ضخمة لها تاريخ طويل من النجاح ، كما شهد ايضا عمليات اندماج بين المؤسسات لتجنب الانهيار والسقوط واصبح نفس المأل يحيط بالمؤسسات الأوروبية والآسيوية باعتباره نتيجة لا يمكن الفكك منه لارتباطة بالاقتصاديات الامريكية

المراحل الهامة فى الأزمة المالية منذ بدايتها وحتى ديسمبر ٢٠٠٨

- فبراير ٢٠٠٧ : عدم تسديد قروض الرهن العقارى (ممنوحة لعملاء لا يتمتعون بقدرة كافية على الوفاء بديونهم) يتزايد فى الولايات المتحدة ويسبب أول عملية إفلاس فى مؤسسة مصرفية متخصصة

- اغسطس ٢٠٠٧ تتزايد مخاطر اتساع الأزمة وتتدهور البورصات وتتدخل البنوك المركزية لدعم سوق السيولة
- اكتوبر وحتى ديسمبر ٢٠٠٧ تعلن بنوك كبرى انخفاض أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري
- ٢٢ يناير ٢٠٠٨ : البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الاتحادي الأمريكي) يخفض معدل الفائدة الى ٢% تدريجيا حتى نهاية ابريل
- ١٧ فبراير ٢٠٠٨ تؤم الحكومة البريطانية بنك " نورذرن روك "
- ١٦ مارس ٢٠٠٨ " يعلن جى بى موجان تشيز " شراء بنك بير ستيرز " بسعر متدنى جدا
- ٧ سبتمبر ٢٠٠٨ تضع وزارة الخزانة الامريكية مجموعتي " فريدى ماك " وفانى ماى " وهما يعملان فى مجال الاقراض العقاري تحت الوصاية حتى يتم اعادة هيكلة وضعهما المالى مع ضمان تسديد ديونهما حتى ٢٠٠ مليار دولار
- ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ اعلان افلاس بنك الاستثمار الأمريكى "ليمان برانرز " بعد اعلانه عن خسائر فادحة وكان المحللون يرونه اقوى مؤسسة مالىه فى العالم
- ١٥ سبتمبر اتفاق ١٠ بنوك دولية على انشاء صندوق للسيولة برأسمال قدرة ٧٠ مليار دولار واستمرار التراجع فى البورصات الدولية
- ١٦ سبتمبر تؤم الحكومة الامريكية والبنك المركزي أكبر مجموعة تأمين فى العالم " اى اى جى " من خلال منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك ٩,٧٩ % من رأسمالها وذلك للقضاء على شبح الافلاس
- ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨ يستمر التدهور فى البورصات العالمية ويضعف نظام الاقراض فى النظام المالى وترداد العمليات التى تهدف الى زيادة السيولة للمؤسسات المالية
- ١٨ سبتمبر ٢٠٠٨ يشتري بنك "لويدي اس بى" البريطانى منافسه بنك " HBOS " المههد بالافلاس بعد نسبة هبوط فى اسهمه بلغت ٩٠,٧١% وهى أكبر نسبة هبوط خلال عام ٢٠٠٨
- ١٨ سبتمبر ٢٠٠٨ تعلن السلطات الامريكية انها تعد خطة بقيمة سبعمائة مليار دولار لتخليص المصارف من اصولها غير القابلة للبيع

- ١٩ سبتمبر الرئيس الأمريكى يوجه نداء الى التحرك فوراً بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادى تفاقم الأزمة فى الولايات المتحدة
 - ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٨ تطغى مناقشات الأزمة المالية على جدول أعمال الأمم المتحدة فى نيويورك
 - ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨ أنهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتس" فى البورصة بسبب تزايد الشكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها
 - ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨ فى الولايات المتحدة يشتري بنك "جى بى مورجان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" وذلك بدعم من الحكومة الفيدرالية
 - ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨ يتم الاتفاق على خطة الانقاذ الأمريكية فى الكونجرس
 - ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨ فى أوروبا تقوم سلطات بلجيكا ولوكسمبرج وهولندا بتعويم "فورتس"
 - ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨ يتم تأمين بنك "برادفورد وبنجلى" فى بريطانيا
 - ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨ مجلس النواب الأمريكى يرفض خطة الانقاذ
 - وتتهار "ول ستريت" بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة
 - ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨ واصلت الفوائد بين البنوك ارتفاعها مما تسبب فى اعاقة تمويل البنوك لنفسها
 - اعلن بنك سيتي جروب "الأمريكى" أنه سيشتري منافسه بنك "واكوفيا" بدعم من الحكومة الفيدرالية
 - ١ أكتوبر ٢٠٠٨ يوافق مجلس الشيوخ الأمريكى على خطة الانقاذ المالى المعجلة
 - ديسمبر ٢٠٠٨ مجلس الاحتياطى الفيدرالى يخفض سعر الفائدة الى ما دون ١%
 - الولايات المتحدة تعلن فقد ٥٣٣ ألف وظيفة فى نوفمبر ليكون هو الشهر الأسوء منذ عام ١٩٧٤
 - قادة الاتحاد الأوروبي يوافقون على حزمة تحفيز بقيمة ٢٠٠ مليار جنية
- ابرز ضحايا الأزمة الاقتصادية العالمية**

١. بيعت مؤسسة واشنطن ميوتشوال للخدمات المالية وهي أكبر البنوك الأمريكية العاملة في مجال الادخار والاقتراض لمجموعة جي بي مورجان المصرفية العملاقة بمبلغ ١,٩ مليار دولار .

٢. بنك الاستثمار الأميركي "ليمان برذاردز" يعلن عن افلاسه بعد فشل جهود المسؤولين الأمريكيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الأميركي الفيدرالي لانقاذ البنك وبلغ عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٨ نحو ١٩ بنك من اجمالي ٨٤٠٠ بنك

٣. بنك " ميريل لينش" أحد البنوك الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة يضطر لقبول عرض شراء من بنك "اوف أميركا" خشية تعرضه للافلاس

٤. بنك "واكوفيا" بيع لمؤسسة "سيتي جروب" المصرفية الأميركية ضمن موجة الاندماجات في السوق الأمريكية لمواجهة تبعات الازمة المالية

الانهيارات المالية

١. انهيار حاد في الاسواق المالية العالمية كان أبرزها هبوط مؤشرات التداول في كل بورصات العالم فكانت أقل الخسائر في بورصة لندن بنسبة ٣٤% تليها بورصة زيورخ السويسرية بنسبة ٣٦% وبورصة اثينا ٦٦% وبورصة موسكو ٧١%

٢. انهيار سعر المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية والهولندية (فورتس) في البورصة بسبب الشكوك في قدرتها على سداد التزاماتها

كان أكبر هبوط خلال عام ٢٠٠٨ فى بريطانيا من نصيب بنك "اتش بى أو اس" بنسبة ٩٠,٧١% وبنك "رويال أوف كوتلاند ٨٨,٨% وفى سويسرا خسرت أسهم بنك "بوى اس" ٧٣,٩٦% وبنك "يوليس بير الخاص" ٥٩% و"كريدى سويس" ٥٩,٢٣% وفى المانيا خسر بنك "كومرئس بنك" ٧٥% ودويتشه بنك ٧١% والبريد الالمانى ٧٧%

التأثير على التوظيف

١. فقد عشرات الآلاف من موظفى البنوك والمؤسسات المالية وظائفهم فى بريطانيا وأميركا وتصاعدت مؤشرات البطالة وظهر ذلك تدريجيا مع تزايد طوابير العاطلين امام مكاتب التوظيف وصناديق الدعم الاجتماعى

محاولات الحلول العاجلة لتجاوز الأزمة

اتفقت البنوك المركزية فى مجموعة الاقتصاديات الرئيسية فى العالم ومنها للبنك المركزى الأوروبى وبنك اليابان على ضخ ١٨٠ مليار دولار فى الاسواق عن طريق زيادة مشترياتها من سندات الخزنة الأميركية

- عشرة بنوك دولية توافق على انشاء صندوق للسيولة برأسمال مقدارة ٧٠ مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها الحاحا

- قدمت الدول الأوروبية خطط دعم بقيمة ٥٠٠ بليون يورو فى المانيا و ٤٠٠ بليون فى فرنسا

- تعلن البنوك المركزية موافقتها على فتح مجالات الاقراض

التداعيات الجيوسياسية للأزمة

بالرغم من أن أزمة الرهن العقاري والقروض التي هزت النظام المالي العالمي تحمل بصمة اميركية حيث يقع اللوم فيها على قيادة ألن غرينسبان غير الرشيدة للاحتياطي الفدرالى المركزى ويقع كذلك على مديرى البنوك الجشعين الذين أسرفوا فى منح قروض غير مدروسة جيدا وعلى ملاك عقارات متهورين اقترضوا مبالغ دون ضمان القدرة على سدادها ، كما يقع اللوم كذلك على الساسة والمشروعين الذين تجاهلوا عاصفة شديدة وشيكة الوقوع دون اتخاذ تدابير حمائية وبالرغم من أن اللوم يقع على كل الفئات السابقة إلا أن هناك اخرين غير اميركين مسئولين عن الأزمة . المصارف الاوروبية تصرفت فى الأزمة كمشتريين متلهفين مما ساعد على تأكيد الأنهيارات المالية

التداعيات الجيوسياسية للأزمة تبدو واضحة فلأول مرة يوجد مركز الأزمة فى الغرب فلم تكن واشنطن ولندن وباريس تعرف الأزمات المالية وكانت الأزمات تحدث للأخرين سواء لأميركا اللاتينية ولآسيا ولروسيا ولأول مرة تنطلق الأزمة من وول ستريت على خلفية الهبوط الحاد لأسهم العقارات فى الولايات المتحدة بينما كانت الدول الصاعدة والنامية ضحية وليس مجرمة فى هذه الأزمة .

وعندما تفجرت الأزمة المالية فى الاقتصاديات الآسيوية عام ١٩٩٧-١٩٩٨ وضربت اقتصادياتها النشطة قالت تلك الدول الآسيوية ان هذا لن يحدث ابدا فى المستقبل ، وقامت تلك الدول بتطوير دفاعات اقتصادية خاصة بها وذلك بتكديس الاحتياطات من العملة الاجنبية ، هذه الاحتياطات التى تقدر حاليا بأربعة آلاف مليار دولار مولت القروض فى الولايات المتحدة بالاضافة إلى المصادر الاخرى للسيولة المالية مثل الاحتياطي الأميركي ومدخرات منتجي الطاقة وخاصة البترول

وتطلب الامر تدخل السياسات النقدية بتحويل الرهون العقارية الى سندات مالية مدعومة حكوميا ولا تتطوى عند شرائها على مخاطرة مالية كبيرة حتى وصل الامر الى الادعاء بان الولايات المتحدة أغرقت نفسها بالسيولة المالية الأسيوية.

ان الاعتراف بمسئولية الغرب والولايات المتحدة عن الأزمة والعجز عن إيجاد حلول ذاتية لها والاعتماد على مديونية الغرب سوف يؤدي الى تآكل السلطة المعنوية للغرب فلم يعد بإمكان مدينى الغرب ان يتوقعوا من دائنهم الاستماع لتوجهاتهم بعد الفشل فى معالجة الأزمة

ان التداعيات الجيوسياسية للأزمة لا تقل ايلاما عما ستدفعه البلاد الغنية ثمنا لسياسات التبذير التى تنتهجها حيث يرى بير شتاينبروك وزير المالية الالمانى ان الولايات المتحدة تتحمل مسئولية الأزمة المالية العالمية الراهنة بسبب الحملة الانجلوساكسونية التى تهدف الى تحقيق اقصى أرباح ودفع مكافآت هائلة لرجال البنوك وكبار مديرى الشركات ولذلك فان الأزمة سوف تخلف آثاراً عميقة وستحدث تحولا فى النظام المالى العالمى

ويرى الامين العام للأمم المتحدة بان كى مون بان الأزمة المالية تهدد معيشة مليارات الاشخاص عبر العالم خصوصا الأكثر فقرا

كما يرى روبرت زوليك رئيس البنك الدولى ان الأزمة ستؤثر سلبيا على الدول النامية التى تواجه بالفعل ضغوطا على ميزانيات المدفوعات ، لأن الاسعار المرتفعة تؤدى الى تضخم فواتير الواردات

- اعلن البنك الدولى أنه ثبت ان كل دول العالم عرضة للتأثر بالأزمة المالية وان اقتصاديات دول اوروبا والولايات المتحدة واليابان تمر بمرحلة انكماش اقتصادى بالفعل كما ان معدل النمو فى العالم النامى سوف ينخفض ليصل الى نسبة ٤,٥% عام ٢٠٠٩ مقابل ٧,٩% عام ٢٠٠٨

- ثقافة العولمة :

اهتمت الليبرالية الرأسمالية بالصناعة الإعلامية للتسويق والترويج لثقافة العولمة وبالتكوين الثقافي والايديولوجي للدول من اجل إعادة صياغة أنظمة قيمية وفكرية تكون المرشدة والحاكمة للسلوك الاستهلاكي والحضاري، كما تعمل علي تميط قيم الشعوب في نماذج تحاكي النموذج الأمريكي للقيم وتعمل علي إضعاف القيم الصادرة من حضارات أخرى تتسم بان لها منظومة قيم نابذة من تاريخها وحضارتها ودينها.

ولقد حظي التغيير السلوكي للمستهلكين باهتمامات خاصة في السنوات الأخيرة لإكساب المستهلك أنماط استهلاكية جديدة تخدم أهداف الشركات الدولية ومسئولي التسويق بها وبدء الاهتمام بالجانب الثقافي متمثلاً في أنماط السلوك والاستهلاك بعد إن كان الاهتمام قاصراً علي الجوانب الاقتصادية والسياسية وتركزت تلك الدراسات علي دور الإعلام في إعادة تشكيل القيم وأنماط السلوك والاستهلاك. مما قد يتطلب إعادة توجيه الأنشطة المعرفية والبحثية في العالم لتخدم الهدف التسويقي للشركات متعددة الجنسية وعابرة القوميات والقارات.

ومن المعروف إن جميع محاولات التغيير تصادف مقاومة للتغيير وبالتالي وجدت عمليات التغيير الثقافي مقاومة للتغيير ومقاومة لعمليات البث الثقافي النابع من ترويج ثقافة العولمة لتعارضه مع الموروث الثقافي النابع من الحضارات الأخرى.

اقتصاديات العولمة بالدول النامية :

تقوم الاقتصاديات الليبرالية الجديدة علي فلسفة الأسواق الحرة والمنافسة الكاملة التي تتطلب عدم وجود قيود علي دخول الأسواق ولما كان أحد أدوار الدولة

هو حماية اقتصادياتها القومية وضمان معدلات معينة لنمو الدخل القومي والالتزام بتوظيف مواطنيها فان ذلك يتعارض مع سياسة فتح الأسواق وعدم فرض قيود عليها لذلك فان الاقتصاديات الليبرالية الجديدة تعمل جاهدة علي إضعاف دور الدولة ومنعها من وضع سياساتها الإنتاجية والتسويقية ودعم بعض الصناعات وتقديم الرعاية لها، كذلك تعمل من ناحية أخرى علي إفساد مؤسساتها الاقتصادية تمهيدا لتقويضها وإفساد مؤسسات الدولة لخفض معدلات النمو الاقتصادي بها.

وتتعدد آليات تحقيق إضعاف الدولة وتقويض مرافقها العامة ومنها:

- اشتراط صندوق النقد الدولي ضرورة إصلاح الهيكل الاقتصادي كشرط لتقديم الدعم للدول النامية الأمر الذي يتطلب إعادة رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في سياسات منها:

- توسيع قاعدة الملكية للقطاع العام وذلك ببيع وحدات القطاع العام إلي القطاع الخاص ويفضل أن تكون لمستثمر واحد.

- إلغاء دعم الصناعات.

- تخفيض نفقات الدعم للسلع الرئيسية ودعم خدمات التعليم والصحة وتخفيض الرعاية الاجتماعية للمواطنين المتمثلة في الصحة والضمان الاجتماعي للعاملين.

- تخفيض النفقات الحكومية علي المرافق العامة للدولة.

٢ - فتح الأسواق المحلية أمام الأسواق العالمية وذلك بتخفيض أو

إلغاء الضرائب علي الواردات وتخفيض الرسوم الجمركية.

عولمة المشكلات الإنسانية :

كانت التحليلات السياسية للعولمة والتي تتمثل في الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وتجلياتها السياسية التي تتمثل في:

- حرية الاقتصاد وترشيد استخدام الموارد العالمية.
- حرية التبادل التجاري والمتمثلة في محاولة فرض ثقافة كونية تعبر عن تصور واضح لحقوق الإنسان.

ولما كانت حقوق الإنسان قضية إنسانية عامة تصاغ وتراقب علي مستوى عالمي عن طريق تنظيمات العولمة الملزمة في مجال الثقافة أصبحت المشكلات المحلية التي تقع داخل قطر أو إقليم معين (مشكلة غزة - مشكلة جنوب السودان -) تؤرق متخذي القرارات علي الصعيد القطري وعلي الصعيد العالمي وأضيفت للمشكلات السياسية السابقة المشكلات الاقتصادية مثل مشكلة الفقر ومشكلة الفساد.

ولقد أمكن وضع عدد من المشكلات العالمية التي تم وضع تحديد لها وصياغة لها باعتبارها مشكلات عالمية وهي:

- ١- مشكلة خلق التوازن بين الموارد المتاحة والتضخم السكاني. ٢- مشكلة المياه وكيفية التوزيع العادل لها علي المستحقين. ٣- كيف يمكن توظيف أنظمة المعلومات المعلومة لصالح الجنس البشري علي حد سواء. ٤- كيف يمكن معالجة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وكيفية إعادة توزيع فوائد الإنتاج عليهم.

إن تقارير تيونسكو وكثير من التقارير الدولية تؤكد إن مشكلات الإنسان لا بد إن تكون عالمية ولا يمكن حلها علي النطاق القطري أو الوطني وتؤدي إلي ضرورة الإجابة عن تساؤلات هامة :١- هل يمكن حل مشكلات الزلازل والفيضانات في آسيا. باعتبارها مشكلات تخص آسيا فقط ولا تخص الإنسانية ؟

- هل يمكن النظر إلى مشكلات الإرهاب باعتبارها إنتاج دولة قطرية وتخصها ؟
- هل سلبيات الهندسة الوراثية في مجالاً لحيوان والتي احد صورها مرض جنون البقر تخص دولة واحدة ؟

إن هناك حاجة إلى عولمة المشكلات الإنسانية حتى يمكن عولمة البحوث العلمية الفعالة لمواجهة المخاطر وتحقيق الأمن الإنساني وعلي الأقل لمواجهة التهديدات التي تواجه الجنس البشري ولا تواجه الدول القومية أو القطرية والتي بعضها إنتاج الحماقات الإنسانية والبعض الآخر إنتاج الطبيعة في حركتها الذاتية وغير الموجهة إنسانياً وبشراً مثل:

- التهديدات التي نشأت بسبب سلسلة الامراض التي لم تكن موجودة من قبل لعدم وجود اسبابها في السابق ومنها الايدز وانفلونزا الطيور وتبعا انفلونزا الخنازير⁴
- التهديدات التي نشأت بفعل حماقة الإنسان والتي تمثلت في الاعتداء الإنساني الوحشي علي الطبيعة في ظل الاقتصاد الرأسمالي والذي ترتب عليه إبادة ملايين الفدادين من الأراضي الصالحة للزراعة من اجل الاستثمار العمراني لصالح

⁴ خلال شهر ابريل ٢٠٠٩ احتلت اتباء نفشى مرض انفلونزا الخنازير المسمى (H1N1) قلمة الاحداث العالمية ولخطورة الوضع الذي قارب الى التحول الى وباء عالمي حيث وصلت عدد الوفيات الى ما يزيد عن ٤٨ حالة وعدد المصابين ٣٤٤٠ في ٧ مايو ٢٠٠٩ وظهر المرض في ٢٩ دولة حتى تاريخه منها المكسيك والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والنمسا وهولندا وسويسرا وكندا واسرائيل واستراليا ، والارجنتين واليابان واضطرت منظمة الصحة العالمية الى رفع درجة تأهبها الى الدرجة الخامسة من اصل ٦ درجات وتكاد المنظمة ان ترفعها الى الدرجة السادسة واكد الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون ان نفشى وباء عالمي جديد ليس مستبعدا ، وهناك خوف من ان يتحول المرض الى وباء يقضى على ثلث سكان العالم واكتمساع رئيس منظمة الصحة العالمية صعوبة التوصل الى دواء لهذا المرض قبل اربعة اشهر كما ان الفترة اللازمة لإنتاج التطعيمات ستكون اطول من ذلك ووصل عدد الحالات المصابة ٢٧٧٧٣ في ٧٤ دولة ووصل عدد الوفيات ١٤١ شخص بنسبة اقل من ١% حتى ١٨ يونية ٢٠٠٩ وتم توجيه قذاف من المستوى السادس في اول شهر يونية ٢٠٠٩ - بلا حظ ان المرض لم يكتشف في مصر حتى ٧ مايو ٢٠٠٩ وان عدد الخنازير في مصر ٣٥٠٠٠ رأس وتم ذبحها ووضعها في ثلاجات وقد وصل المرض الى مصر خلال شهر يونية من الاجانب القادمين الى مصر ووصل عدد الحالات المصابة ٣٠ حالة تم علاج ١٦ خالة منهم حتى ١٨ يونية ٢٠٠٩ .

الرأسمالية المالية غير الرشيدة، وكذلك إبادة ملايين الفدادين وكذلك جشع رجال الأعمال الذي أدى إلى إبادة أجناس من الحيوانات والطيور.

التحديات التي نشأت بسبب التوسع الصناعي غير المخطط والذي أدى إلى تصاعد الأبخرة والغازات الضارة والتي أثرت تأثيرا سلبيا على القاطنين لكوكب الأرض.

النتائج السلوكية للعولمة في الدول النامية :

ترتب على الإدراك الإنساني لنتائج التكنولوجيا وتطورها المستمر دون قواعد معروفة ودون كوابح من القيم الإنسانية إلى سيطرة نمط الاستهلاك الذي تقدمه الشركات الدولية عابرة القارات والقوميات المدفوع بهدف الربح والذي يعمل على العزف على أوتار الغرائز الإنسانية والتي أبسطها الاستسهال والاستعجال إلى أقواها وهي غريزة حب المال والتملك والسيطرة والجنس.

وأثرت العولمة على المستهلك والفرد فكانت النتيجة المؤكدة امتزاج التفكير والواقع بالخيال والأمال والأحلام وتداخل مفاهيم الخير مع الشر وتراجعت القيم والأخلاقيات وإعلاء الذاتية وتسطحت فكرة العمل الإنساني وجفت المشاعر مما مثل تغير نوعي في حياة الناس وأسلوبها شاملا المشاعر والانتماءات.

قبول أو رفض العولمة :

إن قبول أو رفض العولمة لا بد أن يعود إلى دراسة المستقبل وذلك بأساليب علمية ومناهج علمية للتنبؤ به والتعرف على معطياته.

ويجب إن يبني الخطاب الثقافي تجاه ظاهرة العولمة على الرشد الأيدولوجي وهذا الرشد يتطلب عدم تبني المواقف المتطرفة من العولمة، والتي تؤسس أما على القبول المطلق للعولمة بدون تحفظات أو الرفض المطلق. بغير تحليل لسلبياتها ومؤثراتها الضارة على الاقتصاد الوطني وعلى الهوية الوطنية.

وإذا كانت العولمة ستفرض نفسها علي جميع الأقطار والبلدان فلن
المواجهة تحتاج إلي مواقف توازنية تعمل علي تعظيم المكاسب وتدنيه الخسائر
والمخاطر إلي الحد الأدنى.

في ظل النزوع إلي الارتقاء والتطور المجتمعي الإنساني يسود العالم
الواقعي اتجاهين أساسيين نحو فكرة التوحد والانتماء هما:

١- البحث عن وسيلة لتثبيت الهوية الوطنية والتأكيد علي الانتماء الوطني
والقومي وتعزيزه وتقويته.

٢- النزوع إلي تخطي الانتماءات الوطنية وصولاً إلي المواطنة العالمية.

ومع الاعتراف بان كلا من الاتجاهين يمثل نزوعاً إلي التكامل والتطور إلا إن
هناك اتجاهًا ثالثاً يسير في الاتجاه المضاد يمثل انسحاباً من المعطيات الحضارية
الحالية ويعود بالمجتمع إلي عصر ما قبل الدولة الحديثة الي عصر القبيلة إلي
الانتماء الطائفي أو الانتماء العشائري ويرجع ذلك إلي ثلاثة محاور أساسية.

١- الاتجاه إلي تحديد مكانة الدول في ظل العلاقات الدولية في ظل مكنتها
وقدرتها العلمية والتكنولوجية والاقتصادية وبناء تنظيمات سياسية اقتصادية
اجتماعية تبعاً لذلك مثل (السوق الأوروبية المشتركة- الاتحاد الأوروبي -
مجموعة السبعة الكبار) مما ترتب علي ذلك تضاؤل القوة التقليدية للدولة.

٢- تقويض فكرة الدولة وتآكل مجال سيادة الدولة لصالح المنظمات الدولية عبء
القارات والقوميات.

٣- العمل علي تأكيد متطلبات ورغبات عصر العولمة والعمل علي تأكيد ثقافة
العولمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسلوكية وتثبيت أنماط العولمة.

العجز عن تقديم المشروع البديل للعولمة :

اجتهدت الدوائر الثقافية العربية والإسلامية في تزويد شعارات مقاومة العولمة وانضم المنقفون العرب والمسلمون في سياق الإبداع السياسي في فهم سلبيات ومضار العولمة.

إلا إن هذه الدوائر الثقافية عجزت عن تقديم بديل للعولمة في حين كان ينبغي عليها إن تعمل مجتمعة علي تقديم بديل لسياسات العولمة الاقتصادية والثقافية والنضال في سبيل تدنيه مساوئ العولمة الثقافية والحضارية وإقناع المنظمات الدولية بمنطقها.

إن عدم قدرة معارضي العولمة علي القراءة النقدية المستوعبة لافتراضات العالم المعقد من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية وما يفرضه من متطلبات ثقافية وسلوكية هو سبب عدم القدرة علي تقديم نموذج بديل للعولمة.

كما إن عدم التفرقة بين المساهمين في إنتاج العولمة من منتجي العولمة والمستفيدين منها والمخدوعين فيها قد أدى إلي تجميعهم في سلة واحدة طبقا لنظرية المؤامرة المتوهمة من المنقفين في العالم العربي والإسلامي.

اليات الهجوم علي الهويات القومية :

تزايدت في التسعينات ظهور المنظمات الفوق قومية وبدأت تمارس دورا متناميا في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية للقوميات والدول وتزايدت قدرتها علي التأثير في الدول علي حساب سيادة الدول والقوميات وعلي حساب الانتماءات الوطنية والهوية الثقافية والانتماء الحضاري والهوية الحضارية بدرجات متفاوتة.

ويعد أكثر المنظمات تأثيرا علي الهويات المنظمات التالية :

- ١- منظمة التجارة الدولية (الجات).
- ٢- منتدى أو مجموعة السبعة الكبار (G٧).
- ٣- المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية (اوساد) OECD.
- ٤- البنك الدولي.
- ٥- صندوق النقد الدولي.

هذا بالإضافة إلى التجمعات التنظيمية العالمية مثل منتدى دافوس ونلادي روما وبعض المنظمات غيرا لحكومية مثل منظمة العفو الدولية (AMNESTY).

وقد كان للهجوم علي الدول القومية آثار اقتصادية تمثلت في فقد القدرة علي التحكم الاقتصادي الفعال وانخفاض كفاءة أداء السياسة المالية للدول وعدم فعالية السياسة النقدية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات وإرساء نظام للإصلاح المالي والاقتصادي بتلك الدول.

أنظمة الاقتصاد والإنتاج والهويات الثقافية:

إن العولمة ليست مجموعة من النظم والسياسات التي تفرض علي دول العالم الثالث إنما هي مرحلة معينة من مراحل تطور الرأسمالية العالمية وما تتطلبه من إضعاف الدول القومية والانتماء الوطني والهوية الثقافية لدول العالم الثالث كاستجابة للمصالح الإستراتيجية للقوى المهيمنة علي الرأسمالية العالمية.

الآثار التي ترتبت علي العولمة :

العولمة : (بين المنتقدين لها والمنتجين لها)

ودراسة قضية العولمة توضح أنها قضية شائكة ومعقدة ما بين آراء ووجهات نظر منتجي العولمة من المؤيدين لها والشركات التي ترسخ العولمة بممارساتها الاقتصادية خارج الحدود وبين منتقدي العولمة.

فالعولمة ليست اختيارا من اختيارات متعددة بل هي نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية يجب ترويضها لصالحنا القومي ولخدمة معدلات التقدم والتنمية لدينا بما لا يؤثر علي هويتنا القومية ويعمل علي تحسين المواطنة القومية ويعزز ويدعم السيادة الوطنية والانتماء الوطني.

إن الافتراض الرئيسي لهذا الكتاب يقوم علي انه لا خوف من أن تهدد العولمة ممثلة في التكامل العالمي السيادة الوطنية أو المواطنة أو الانتماء القومي بل إن المواجهة السليمة والعلمية للعولمة تمثل تقوية للمواطنة وتدعيم الانتماء القومي بينما التعامل مع العولمة تمثل تقوية للمواطنة وتدعيم للانتماء القومي بينما التعامل مع العولمة بشكل عشوائي وغير مدروس لابد أن يؤدي إلي تقلص المواطنة وذوبان الهوية وتدنية الإنتماء القومي.

إن علي متخذي القرار والسياسيين ضرورة الالتزام بالتصدي للمخاوف المشروعة للعمال والشركات التي تضرهم العولمة والتصدي للمخاوف المشروعة للمتابعين للمتغيرات الواضحة وغير المقبولة في الهوية المصرية والمتابعين لمستوى المشاركة السياسية وممارسات الحقوق وكذلك للراصدين لمعدلات الانتماء والولاء الوطني. يجب الاعتراف فورا بان مخاوفهم حقيقية وشكواهم من افتقارها لدليل تجريبي صلب إلا أنها أحدثت صداها لدي كثير من الكتاب والمفكرين بسبب

القلق من نمو الدخل البطئ وزيادة عدم المساواة وتدهور القيم والعزوف السياسي وتنني الشعور بالانتماء.

إن العولمة يجب ان تكون علي المحك وخصوصا بعد أن تسببت في الانهيار المالي الأخير في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقلت آثاره إلي بلدان العالم.

العولمة وحقوق الإنسان :

هاجم منتقدو التكامل العالمي الصفقات التجارية التي أجرتها الشركات العالمية لتجاهلها المعايير التي تحكم ظروف العمل ونوعية البيئة ويرون إن الشركات عابرة القارات والحدود تتجاهل عدم التزام الدول لحقوق الإنسان الأساسية.

ويرون انه يجب أن لا تتعامل الولايات المتحدة تجاريا إلا مع الدول التي يتفق سلوكها مع القيم الخاصة بالولايات المتحدة وانه يجب علي الولايات المتحدة إن تستخدم العقوبات التجارية لحث البلاد الأخرى علي احترام حقوق الإنسان الأساسية. وهي سياسة اتبعتها الولايات المتحدة بالنسبة لكوبا وجنوب أفريقيا وتري وجهة النظر هذه إلي انه يجب إن لا تسمح الحكومة الأمريكية أن يؤدي التزامها بالتجارة المفتوحة إلي إثراء الدول التي تنتهك حقوق الإنسان أو التي يتم إدانة سلوكها عن حق.

الخلاصة في تقييم العولمة

إن أغلب وجهات النظر التي تدين العولمة أو التي تخاف من إن يهدد التكامل العالمي السيادة الوطنية ينتج عن عدم فهم أساسي للطبيعة الاقتصادية والتكنولوجية لنشأة العولمة باعتبارها ضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وينبع أيضا من سوء فهم لكيفية عمل الأسواق الدولية.

الإدعاء بأن العولمة تكلف الدول النامية سيادتها وتعمل على تقويض مرافقها القومية غير صحيح، فالدول النامية تنضم إلى الاتفاقيات الدولية بمحض إرادتها ولتحقيق مصالحها الاقتصادية التي يجب أن تكون معلومة لديها.

الاقتصاد العالمي يفرض بعض القيود على عملية صنع القرار سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، انه يفرض ضرورة الاهتمام بالجودة وضرورة تدنيه التكلفة وضرورة الإنتاج الاقتصادي وضرورة الربح الحدي أحيانا وضرورة ترشيد استخدام العمالة حتى لو ترتب على ذلك التخلص من بعض العمالة وتزايد معدلات البطالة ولكن تكاليف هذه القيود تبدو متضائلة تماما بالمقارنة مع المنافع أو المزايا الاقتصادية التي تتحقق على المستوى الاستهلاكي من تدنيه السعر وزيادة الجودة.

لقد عاشت مصرُ مرحلة الحماية الاقتصادية والانغلاق الاقتصادي في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٢ وترتب عليها عدم الاهتمام بالجودة والتخلف التكنولوجي وانعدام التطوير والابتكار، لقد كان المستهلك أسوأ حالا.

ويجب الاعتراف فورا بأن العولمة لا تقدم مزايا أو منافع متساوية لجميع المواطنين فبعض العمال قد يصبحوا أسوأ حالا نتيجة للتدفقات الدولية الأكثر حرية للسلع والخدمات، هناك كثير من الصناعات الحرفية التي يمكن أن تتسحب من السوق وان يتحول اصحابها إلى أفراد بلا عمل، وهناك كثير من المنتجين الذين يتوقفون عن العمل لان هناك من يقدم السلعة بسعر اقل من بلاد تتخفض فيها أجور العمال، كما انه سوف توجد فرص عمل جديدة لمن يستطيع أن يفتح له أسواق في الخارج.

صناع القرارات السياسية يجب أن ينشغلوا بمواجهة التحدي وهو إيجاد طرق فعالة في تعويض الأضرار التي تقع على هؤلاء العمال الذين فقدوا وظائفهم.

يجب أن تنشط القوى التي تؤدي إلى الاستفادة القصوى من العولمة بدلا من التخصص في نكر عيوبها وتهديداتها، يجب أن تنشط برامج التدريب التحويلي للعمال ويجب أن تنشط دراسات الأسواق الأجنبية ، يجب التركيز على الصناعات التي يكون لنا فيها ميزة تفضيلية، ويجب الاهتمام الأكثر بالتعليم والتدريب ويجب أن تحول القوى البشرية إلى سلعة عالمية لنا فيها مزايا تفضيلية. وان نهتم بتصدير العمالة الماهرة بأسعار تمثل ميزة تنافسية بدلا من الشكوى من زيادة معدلات البطالة وترك العمل. ويجب أن يتعرض صانعي السياسة بضغط سياسية متزايدة لعكس مسار تحرير التجارة الذي يجب أن يحقق مزايا متعددة للاقتصاد.

العولمة والسيادة الوطنية (القومية)

وحتى إذا فرضت العولمة قيودا على السيادة القومية، فأنها لن تصل أبدا إلى التخلي عن حق تقرير المصير. ولكن التجربة الإنسانية تفرض علينا أحيانا أن نخضع قراراتنا الخاصة بالإنتاج والاستهلاك لقيود خارجية وهذا يتفق تماما مع مصلحتنا القومية حتى وإن كانت قراراتنا تتخذ بصورة ديمقراطية.

فالدستور مثلا يشكل قيودا خارجيا على قراراتنا التي تتخذ بصورة ديمقراطية من خلال البرلمان أو التي يتخذها الرئيس، فإلغاء القوانين يمكن أن يتم ببساطة من خلال الحكم بعدم دستورية القوانين.

وهذا القيد الخارجي على القوانين وضع بطريقة تعديبه وليس بدون قصد وذلك لأن هدف واضعي الدستور كان إنشاء نظام مستقر ويمكن التنبؤ به ودائم يحكم شؤون الأمة ولا يخضع لرغباتهم الديمقراطية خلال فترة محددة.

وبنفس الطريقة إذا اختار البرلمان أو الكونجرس أو مجلس الشعب بصورة ديمقراطية الانضمام للاتفاقيات التجارية الدولية والتي تفرض قيودا على السلوك القومي فإنها تقبل طواعية أن تغير من سياساتها أو قوانينها التي تتعارض

مع تلك الاتفاقيات ولكن ذلك لا يعني أبدا التخلي عن سيادتها القومية، فالسيادة هنا ما زالت موجودة حيث تستطيع الدولة أن تتسحب من الاتفاقية إذا كانت مبادئها تتعارض مع دينها الرسمي أو مع مصالحها الذاتية المدركة. وتتمثل السيادة القومية في أن تنفيذ مبادئ الاتفاقيات الدولية التي تم إقرارها في المنتديات الدولية تقوم به الدولة من خلال القوانين الوطنية مثل قضايا الإغراق والرسوم والموازنة. كما أن قوانين العمل يتم وضعها على النطاق الوطني ولكن من دون إشراف دولي عليها.

التوفيق بين الهويات الثقافية وثقافة العولمة :

كان للصدام الواضح بين ثقافة العولمة والموروث الثقافي للحضارات آثارا أوجدت نوعا من المقاومة ورفض الاستسلام لثقافة العولمة.

ولقد صارت اتجاهات نشر ثقافة العولمة في اتجاهات متعددة منها:

- الاتجاه الأول : اهتم بالموائمة بين الهوية الحضارية الخاصة وبين ثقافة العولمة وذلك بدمجها معا فيما يسمى بالثقافة العالمية، وهذا الدمج نوعا من التهجين غير المقبول الذي يرفض التعايش وتكون السيادة في النهاية للثقافة الأقوى اقتصاديا وإعلاميا.

وان عملية الدمج بين ثقافة العولمة وثقافة الدول الأخرى سوف تؤدي زمنيا إلي تلاشي ثقافة الدولة وسيادة ثقافة العولمة في نهاية المطاف.

الاتجاه الثاني : محاولة فرض قيم العولمة على ثقافة الدول الأخرى

إن أحد أساليب فرض ثقافة العولمة هو فرضها على الدول الأخرى عن طريق القمع الثقافي الذي يمارسه إعلام العولمة لنشر النمط الاستهلاكي الأمريكي وبالتالي نشط نمط الحياة الأمريكي، الأمر الذي يؤدي إلي اتساع الأسواق أمام الشركات الدولية.